

رزق القاضي وأجرته في الشريعة الإسلامية

والنظام القضائي السعودي

د. أحمد بن صالح الصواب الرفاعي (*)

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد،،،

فإن الشريعة الإسلامية شريعة ربانية تقوم على العدل الذي أمر الله به في كتابه بل وجعله مقصدا من مقاصدها العظيمة قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (١).

وحرصا من هذه الشريعة العظيمة على العدل اعتنت الدولة الإسلامية بالسلطة القضائية والتي هي إحدى سلطات الدولة الإسلامية، فهذه السلطة لم تقم لفائدة المتقاضين وحدهم بل لمجموع أفراد الأمة على السواء فهي تعمل لصالح المجموع ولحمايته فقد عد العلماء من واجبات إمام المسلمين قطع الخصومات وفض النزاعات يقول المأوردي رحمه الله: "والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء..... الثاني: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم" (٢).

(*) الأستاذ المساعد في قسم القضاء و السياسة الشرعية - كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية.

(١) سورة النحل الآية ٩٠.

(٢) الأحكام السلطانية ص ٥١.

ومن مظاهر عناية الشريعة الإسلامية بالسلطة القضائية ما فرضته من أرزاق للقضاة وأعطيات لكي يقوموا بهذه المهمة العظيمة التي أسندت إليهم بنزاهة، ولكي تغفهم بهذه الأرزاق عن الرشوة والحاجة إلى الناس.

يقول آل دريب: "كانت الدولة الإسلامية ترزق القضاة وتعطيهم الأعطيات؛ لأن القاضي قد حبس نفسه لمصلحة المسلمين وهذا خلاف ما كانت عليه الحال في فرنسا وفي بعض البلاد الأوروبية قبل قيام الثورة الفرنسية إذ كان القاضي يأخذ من الخصوم نظير القضاء"^(١).

بناء على ما سبق أحببت في هذا البحث جمع ما يتعلق بأحكام رزق القضاة وأجرته في الشريعة الإسلامية مع دراسة ما يتعلق برزق القاضي وأجرته في النظام القضائي السعودي الجديد وعنونت له بـ "رزق القاضي وأجرته في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي".

وقد قسّمت هذا البحث إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة.

التمهيد: في التعريف بمصطلحات البحث.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف الرزق.

المطلب الثاني: تعريف الأجرة والفرق بينها وبين الرزق.

المطلب الثالث: تعريف القضاء.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن رزق القاضي وعلاقته بمجانية القضاء.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أول من عين أرزاق القضاة.

(١) التنظيم القضائي في المملكة ل آل دريب ص ٥٤٣.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن رزق القاضي عبر العصور الإسلامية.

المطلب الثالث: العلاقة بين رزق القاضي ومجانية القضاء.

المبحث الثاني: رزق القاضي وأجرته في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي

وفيه تمهيد وأربعة مطالب.

المطلب الأول: في أخذ القاضي رزقه من بيت مال المسلمين.

المطلب الثاني: في أخذ القاضي رزقه من المتخصصين.

المطلب الثالث: في الاستئجار على القضاء.

المطلب الرابع: رزق القاضي في النظام السعودي.

الخاتمة وتشتمل على: أهم نتائج البحث - قائمة المصادر والمراجع.

• منهجي في البحث:

يتلخص المنهج الذي سوف أسير عليه في البحث في النقاط التالية:

أو لا: عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وكتابة الآية بالرسم العثماني.

ثانيًا: تخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإن لم يكن في الصحيحين فإني أقوم بتخريجه من كتب السنة، مشيرًا إلى درجة الحديث من حيث الصحة والضعف معتمدًا في ذلك على كلام أهل العلم بالحديث.

ثالثًا: تخريج الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين من مصادرها المعتمدة.

رابعاً: توثيق أقوال العلماء من المصادر الأصلية المعتمدة في كل مذهب.

خامساً: التعريف بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية الواردة في البحث.

سادساً: لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث خشية الإطالة.
سابعاً: وضعت في آخر البحث فهرس علمية، وهي على النحو التالي:
١ - قائمة المصادر والمراجع.

٢ - فهرس الموضوعات.

والله أسأل أن ييسر لي هذا البحث وأن يوفقني فيه لكل خير فهو جهد مقل بذلت فيه قصارى جهدي فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمني، والله ورسوله ﷺ منه بريئان والحمد لله أو لا وآخر.

• التمهيد: في التعريف بمصطلحات البحث :

المطلب الأول: تعريف الرزق:

الرزق في اللغة:

الرَّزْق بالكسر: ما ينتفع به، والجمع: أرزاق. والرَّزْق بالفتح: العطاء أو العطاء الجاري أو إعطاؤه شيئاً من بيت المال وهو المصدر الحقيقي، ورزقه الله: أو صل إليه رزقا، والرَّزْق بالكسر يجوز أن يوضع موضع المصدر^(١).

الرزق في الاصطلاح:

عند النظر في كتب الفقهاء نجد أنهم يختلفون في تعريفهم للرزق

(١) لسان العرب ١٠/١١٥، المصباح المنير ص ٢٢٥، القاموس المحيط ٣/٢٤٣،

مختار الصحاح ص ٢٤١.

فمنهم من جعل مصطلح "الرزق" يشمل كل ما يخرج من بيت مال المسلمين سواء كان للفقراء أم لمن يقوم بمصالح المسلمين أو غير ذلك ولكنه قيده بوقت خروج ذلك المال فإن كان الخروج شهريا فهو رزق وإن كان سنويا فهو عطاء ومن أولئك المطرزي من الحنفية حيث يقول: "الرزق ما يخرج الإمام كل شهر للمرتزقة من بيت المال والعطاء ما يخرج كل عام"^(١). ومن العلماء من قصر ذلك ما يخرج من بيت المال خاصا بفئة معينة من المسلمين وهم فقراء المسلمين دون النظر إلى وقت خروج ذلك المال هل هو سنوي أم شهري أم يومي يقول ابن عابدين: "أنه ما يجعل لفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلين"^(٢). ونحوه ما ذكره الحصكفي حيث جعل الرزق خاص بما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة حيث قال في تعريفه للرزق أنه: "ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو مياومة"^(٣). بينما نجد أن ابن حجر عليه رحمة الله يقصر إطلاق الرزق على ما يخرج من بيت المال إذا كان المصروف له يقوم بمصالح المسلمين يقول ابن حجر في الفتح: "الرزق ما يرتبه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين"^(٤).

وقد عرف بعض المعاصرين رزق القاضي بأنه ما يتقاضاه من مرتب شهري من بيت المال لقاء عمله في وظيفة القضاء"^(٥).

من خلال ما سبق من التعاريف يتضح لنا أن الرزق خاص بما يكون مصدره من بيت مال المسلمين إلا أن العلماء عند إطلاقهم للفظ "الرزق" واستعمالهم له في كتبهم نجد أنهم لا يقصرونه على ما يؤخذ من بيت المال

(١) المغرب ص ٣١٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤١١/٥.

(٣) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤١١/٥.

(٤) فتح الباري ١٣/١٥٠، تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٢٥.

(٥) نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ص ٥٥.

بل قد يكون مصدر ذلك المال فرد أو جهة غير بيت المال وإن كان أغلب استعمالاتهم إطلاق ذلك اللفظ على ما يصدر من بيت المال ولعلي اذكر بعضا مما ورد فيه استعمال الفقهاء للرزق بالمعنى العام.

يقول الماوردي: " وإذا تعذر رزق القاضي من بيت المال، وأراد أن يرتزق من الخصوم فإن لم يقطعه النظر عن اكتساب المادة إما لغناؤه بما يستجده وإما لقلّة المحاكمات التي لا تمنعه من الاكتساب لم يجز أن يرتزق من الخصوم. وإن كان يقطعه النظر عن اكتساب المادة مع صدق الحاجة جاز له الارتزاق منهم" (١).

وقال أيضا: " فإن اجتمع أهل البلد، مع إعواز بيت المال على أن يجعلوا للقاضي من أموالهم رزقا دارا جاز، وكان أولى من أن يأخذه من أعيان الخصوم" (٢).

ويقول النووي في روضة الطالبين: " ولو رزق الإمام القاضي من مال نفسه أو رزقه أهل ولايته أو واحد منهم فالذي خرجه صاحب التلخيص أنه لا يجوز له قبوله" (٣).

كما يقول الرملي في نهاية المحتاج: " ويجوز للواحد من الرعية أن يرزقه من ماله" (٤).

ولا نجد هذا الإطلاق قاصرا على فقهاء الشافعية فهذا ابن قدامة يقول في: " فإن لم يكن للقاضي رزق فقال للخصمين لا أقضي بينكما حتى تجعلا لي رزقا عليه جاز ويحتمل أن لا يجوز" (٥).

(١) الحاوي ٣٦٥/٢٠.

(٢) الحاوي ٣٦٥/٢٠.

(٣) روضة الطالبين ١١/١٣٧.

(٤) نهاية المحتاج ١/٤١٨.

(٥) المغني ١٤/١٠.

كما يقول شيخ الإسلام: "وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة بل رزق للإعانة على الطاعة فمن عمل منه لله أثيب وما يأخذه رزق للإعانة على الطاعة وكذلك المال الموقوف على أعمال البر والموصى به والمنذور"^(١). وقال أيضاً: "وما يأخذه الفقهاء من الواقف هل هو إجارة أو جعالة أو كرزق من بيت المال فيه أقوال ثالثها المختار"^(٢).

المطلب الثاني: تعريف الأجرة والفرق بينها وبين الرزق:

الأجرة في اللغة: ما أعطيت من أجر، والأجر الجزاء على العمل، والجمع أجور، والأجر الثواب وما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى بها ويقال: أعظم الله أجرك^(٣).

الأجرة في الاصطلاح: عرفها العلماء بأنها "العوض الذي يدفعه المستأجر للمؤجر في مقابل المنفعة التي يأخذها منه"^(٤)، أو هي العوض الذي يعطى مقابل منعة الأعيان أو منفعة الآدمي^(٥).

هذا ما ذكره العلماء في تحديد المراد بالأجرة والتعريف بها ومن خلال ما سبق في تعريف الرزق وتعريف الأجرة يتضح لنا أن هناك فرقاً بين الأجرة والرزق، وقد نبه العلماء على ذلك الفرق ومن ذلك ما ذكره القرافي رحمه الله في التفريق بينهما حيث قال: "الفرق الخامس عشر والمائة بين

(١) الاختيارات الفقهية ص ١٥٣.

(٢) الاختيارات الفقهية ص ١٧٧، ١٨٢.

(٣) لسان العرب ٤/١٠-١١، القاموس المحيط ص ٤٣٦.

(٤) حاشية السوقي ٢/٤.

(٥) درر الحكام في شرح غرر الأحكام لمن لا خسرو ١/٣٧٢.

قاعدة الأرزاق وبين قاعدة الإجازات. كلاهما بذل مال بإزاء المنافع من الغير غير أن باب الأرزاق أدخل في باب الإحسان، وأبعد عن باب المعاوضة، وباب الإجارة أبعد من باب المسامحة، وأدخل في باب المكايسة. ويظهر تحقيق ذلك بست مسائل.

المسألة الأولى: القضاة يجوز أن يكون لهم أرزاق من بيت المال على القضاء إجماعاً، ولا يجوز أن يستأجروا على القضاء إجماعاً بسبب أن الأرزاق إعانة من الإمام لهم على القيام بالمصالح لا أنه عوض وجب عليهم من تنفيذ الأحكام عند قيام الحجاج ونهوضها، ولو استأجروا على ذلك لدخلت التهمة في الحكم بمعاوضة صاحب العوض، ولذلك تجوز الوكالة بعوض ويكون الوكيل عاضداً وناصرًا لمن بذل له العوض، ويجوز في الأرزاق التي تطلق للقاضي الدفع والقطع والتقليل والتكثير والتغيير ولو كان إجارة لوجب تسليمه بعينه من غير زيادة ولا نقص؛ لأن الإجارة عقد والوفاء بالعقود واجب، والأرزاق معروف وصرف بحسب المصلحة، وقد تعرض مصلحة أعظم من مصلحة القضاء فيتعين على الإمام الصرف فيها، والأجرة في الإجازات تورث ويستحقها الوارث ويطالب بها، والأرزاق لا يستحقها الوارث ولا يطالب بها؛ لأنها معروف غير لازم لجهة معينة^(١).

كما ذكر النووي رحمه الله في الفرق بين الرزق والأجرة إن الرزق أن يعطيه كفايته هو وعباله والأجرة ما يقع به التراضي^(٢).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الفروق بين الرزق والإجارة يمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) الفرق للقرافي ٣/٣-٥.

(٢) المجموع ٣/١٢٧-١٢٨.

أولاً: باب الأرزاق أدخل في باب الإحسان، وأبعد عن باب المعاوضة، وباب الإجارة أبعد من باب المسامحة، وأدخل في باب المكايسة.

ثانياً: يجوز في الأرزاق الدفع والقطع والتقليل والتكثير والتغيير أما الإجارة فيجب فيها تسليم الأجرة بعينه من غير زيادة ولا نقص؛ لأن الإجارة عقد والوفاء بالعقود واجب، والأرزاق معروف وصرف بحسب المصلحة، وقد تعرض مصلحة أعظم من مصلحة القضاء فيتعين على الإمام الصرف فيها.

ثالثاً: الأجرة في الإجازات تورث ويستحقها الوارث ويطلب بها، والأرزاق لا يستحقها الوارث ولا يطلب بها لأنها معروف غير لازم لجهة معينة.

رابعاً: الرزق يعطى فيه المعطى كفايته هو وعياله والأجرة يعطى ما يقع به التراضي.

خامساً: الأرزاق لا يشترط فيها ما يشترط في الأجرة من حيث تحديد مدة العمل ونوع العمل.

المطلب الثالث: تعريف القضاء.

القضاء مصدر، ويسمى به الحكم الصادر من القاضي، ويجمع حينئذ على أقضية، وفعله قضى يقضي قضاء أي حكم، وفي القاموس: القضاء ممدود ومقصور، وقضى عليه قضاء وقضياً، ورجل قضى: سريع القضاء، واستقضى: صار قاضياً^(١).

(١) القاموس المحيط ٣٨١/٤، لسان العرب ١٨٦/١٥، المفردات في غريب القرآن

والقضاء لفظ مشترك بين معان عدة في اللغة، وله استعمالات مختلفة، منها: إحكام الشيء وإمضائه، والفراغ من الشيء، والإلزام والأمر، والأداء والإنهاء، والمنع، وسمي القاضي حاكماً لمنعه الظالم عن ظلمه، ومنه قولهم: قضى الحاكم، أي وضع الحق في أهله، ومنع من ليس أهلاً، كما سمي القضاء حكماً، لما فيه من الحكمة التي توجب وضع الشيء في محله، ويأتي القضاء بمعان أخرى، مثل: قضى الشيء: قدره وصنعه، وقضى أجله، أي: بلغه، وقضى نحبه، أي: مات، وقضى بمعنى أو جب، قال أبو البقاء: «قد أكثر أئمة اللغة في معناه، وآلت أقولهم إلى أنه إتمام الشيء قولاً وفعلًا»^(١).

وقد عرف الفقهاء القضاء بتعريفات كثيرة، ولكنها متشابهة، وكلها ترجع إلى معنى واحد، ولعلنا نقف على بعض التعريفات في كل مذهب من المذاهب:

أولاً: عند الحنفية:

عرف الحنفية القضاء بأنه "إنهاء الخصومات، وقطع المنازعات على وجه مخصوص"^(٢).

ثانياً: عند المالكية:

عرفه ابن عرفة فقال هو: "صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي، ولو بتعديل أو تجريح، لا في عموم مصالح المسلمين"^(٣).

(١) الكليات ٨/٤، القاموس المحيط ٣٨١/٤، لسان العرب ١٨٦/١٥، وانظر: حاشية الدسوقي ١٢٨/٤، مغني المحتاج ٣٧١/٤، حاشية الشرقاوي ٤٩١/٢، كشف القناع ٢٨٥/٦، فتح القدير ٤٥٣/٥، تاريخ القضاء في الإسلام، عرفوس ص ٩، القضاء في الإسلام، مذكور ص ١١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥٢/٥، التعريفات للجرجاني ص ١٨٥.

(٣) شرح حدود ابن عرفة للرصاع ص ٤٣٣.

واختار ابن فرحون تعريفه بأنه: "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام" (١).

ثالثاً: عند الشافعية:

عرفه فقهاء الشافعية بقولهم: "القضاء هو إظهار حكم الشرع في الواقعة ممن يجب عليه إمضاؤه" (٢).

رابعاً: عند الحنابلة:

عرفه البهوتي الحنبلي بأنه: «الإلزام بالحكم الشرعي، وفصل الخصومات» (٣).

وعند النظر في هذه التعريفات نجد أنه تشترك في بيان الأمور الآتية:

١- أن القضاء هو إخبار عن شرع الله وإظهار له في القضية والدعوى، فالقاضي مخبر عن الحكم الشرعي، ومظهر له، وليس منشئاً لحكم من عنده.

٢- القضاء ملزم للطرفين، وإخبار القاضي بالحكم يكون على سبيل الإلزام بالتنفيذ، وهذا ما يميز القاضي عن المفتي، والمحكم، وهذا الإلزام مستمد من السلطة القضائية التي تعد جزءاً من سلطة الدولة.

٣- الغاية والهدف من وجود القضاء هو الفصل بين الخصومات، وقطع المنازعات، وهذا لا يتم - ضمناً - إلا بالسلطة الملزمة، وقوة القضاء المستمدة من الدولة.

(١) تبصرة الحكام ٨/٢.

(٢) مغني المحتاج ٣٧١/٤، حاشية الشرقاوي ٤٩١/٢.

(٣) كشف القناع ٢٨٥/٦، وانظر: الروض المربع ٣٦٥/٢..

ولكن المتأمل في التعريفات السابقة يجدها مقصورة على الأعمال القضائية الأساسية التي لا بد فيها من الإدعاء ولم تتناول الأعمال الأخرى التي أنيطت بالقضاء وهي ما تعرف بالأعمال الولائية كتزويج اليتامى وتصريف أموال الأوقاف ونحوها وقد عرف آل دريب القضاء بما يعم تلك الأعمال بقوله: "القضاء هو: إظهار الحكم الشرعي على وجه خاص ممن له الولاية فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا وذلك على سبيل الإلزام حسماً للتداعي وقطعا للخصام"^(١).

• المبحث الأول: لمحة تاريخية عن أرزاق القضاة وعلاقته بمجانية القضاء. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أول من عين أرزاق القضاة.

عند النظر في التاريخ الإسلامي نجد أن القضاء لقي عناية فائقة ابتداء بعهد النبي ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين وعبر الدول الإسلامية المتتابعة، ومن صور تلك العناية ما لقيه القضاة من اهتمام بشؤونهم وكفايتهم من بيت مال المسلمين بما يفي بالقيام بحوائجهم وحوائج أهلهم فكان النبي ﷺ هو أول من فرض رزقا للقضاة^(٢).

روى البيهقي رحمه الله عن الزهري رحمه الله أنه قال: رزق رسول

(١) التنظيم القضائي في المملكة ص ٢٢ - ٥٦ وقد استفاض بما لا مزيد عليه في التعريف بالقضاء فليراجع للاستزادة.

(٢) القول بأن النبي ﷺ هو أول من فرض رزقا للقضاة أخذ به كثير من الباحثين كعبد المنعم البيهقي في تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٦٠ و آل دريب في التنظيم القضائي ص ٣٩٩.

الله ﷺ عتاب بن أسيد ؓ حين استعمله على مكة أربعين أوقية في كل سنة^(١)، كما ورد عن عتاب ؓ أنه قام فخطب الناس فقال: أيها الناس أجاج الله كبد من جاع على درهم، فقد رزقني رسول الله ﷺ ترهما كل يوم فليست بي حاجة إلى أحد^(٢)، كما فرض الرسول ﷺ لمعاذ رضي الله عنه لما بعثه إلى اليمن وقال له: لعل الله يجبرك ويؤدي عنك دينك^(٣).

بل إن النبي ﷺ لم يقصر ذلك الرزق على الولاة والقضاة فقط بل شمل ذلك كل من استعمله النبي ﷺ على عمل من أعمال المسلمين فقد جاء في حديث بريدة ؓ أن النبي ﷺ قال: من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول^(٤).

ولم يقتصر فعل النبي ﷺ على إعطاء الرزق فقط بل أمر عماله بأخذ ما يعطيهم من الرزق فقد روى البخاري أن عبد الله بن السعدي قدم على عمر ؓ في خلافته فقال له عمر ؓ: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في كتاب قسم الفئ و الغنيمة باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال الله وما جاء في رزق القضاة وأجر سائر الولاة برقم ١٣٤٠٢ و ١٣٤٠٣ . السنن الكبرى مع الجوهر النقي ٣٥٥/٦ . وقال: هذا منقطع، ثم رواه من وجه آخر مسندا.

(٢) انظر: سيرة ابن هشام ٥٠٠/٢، الروض الأنف ٢٧٧/٤.

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات ٥٨٤/٣، وقال عنه ابن حجر في المطالب العلية ٣٩٤/٧-٣٩٥: هذا الحديث إسناده صحيح لكنه مرسل ولم يخرجوه في كتبهم بل خرج أبو داود منه في المراسيل المفرد قطعة منه.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج و الأمانة و الفئ في أرزاق العمال برقم ٢٩٤ سنن أبي داود ٣/١٣٤.

أعمالاً فإذا أعطيت العمالة كرهتها ؟ فقلت: بلى. فقال عمر رضي الله عنه: فما تريد إلى ذلك. قلت: إن لي أفراساً وعبداً وأنا بخير وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين. قال عمر: لا تفعل فإني كنت أردت الذي أردت، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء، فأقول: أعطه أفقر إليه مني حتى أعطاني مرة مالا فقلت: أعطه أفقر إليه مني. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: خذه فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ، وإلا فلا تتبعه نفسك ^(١).

يقول آل دريب: "وكان أول راتب في الإسلام هو ما خصصه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعناب بن أسيد رضي الله عنه عندما عينه والياً وقاضياً على مكة، وفرض له كل يوم درهم ^(٢)".

وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أول من فرض للقضاء رزقاً هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(٣) مؤيدين رأيهم بما جاء في بعض الروايات أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقاً ^(٤)، وما رواه البخاري أن شريحاً القاضي كان يأخذ على القضاء أجراً ^(٥). وما

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب رزق الحاكم و العاملين عليها برقم

٧١٦٣. فتح الباري ١٣/١٥٠

(٢) التنظيم القضائي ص ٣٩٩.

(٣) و ممن ذهب إلى هذا محمد عرنوس في كتابه القضاء في الإسلام ص ٢٩.

(٤) انظر: كنز العمال ٥/٨١٥، أخبار القضاء لوكيع ١/١٠٨، التراتيب الإدارية

١/٢٦٤.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب رزق الحكام و العاملين عليها. فتح الباري

١٣/١٥٠.

رواه عبد الرزاق في مصنفه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رزق شريحا وسلمان بن ربيعة الباهلي على القضاء^(١).

ولعل الذي دعاهم إلى هذا القول أن ترتيب وتنظيم تلك الأرزاق كان في عهد عمر رضي الله عنه عندما قام عمر رضي الله عنه بتدوين الدواوين وفصل القضاء عن السلطة العامة يقول السائب بن يزيد رضي الله عنه: "لم يتخذ النبي صلى الله عليه وسلم قاضيا وأول من استقضى عمر رضي الله عنه قال: رد عني الناس في درهم والدرهمين"^(٢).

قال ابن سعد: "أول من استقضى القضاء في الأمصار عمر رضي الله عنه"^(٣).

ويقول ابن خلدون: "وأما القضاء فهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة؛ لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للتنازع، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة، فكان لذلك من وظائف الخلافة ومندرجا في عمومها. وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ولا يجعلون القضاء إلى من سواهم. وأول من دفعه إلى غيره وفوضه فيه عمر رضي الله عنه فولى أبا الدرداء رضي الله عنه بالمدينة، وولى شريحا بالبصرة، وولى أبا موسى الأشعري رضي الله عنه بالكوفة" ثم قال: "وإنما كانوا يقلدون القضاء لغيرهم وإن كان مما يتعلق بهم، لقيامهم بالسياسة العامة وكثرة أشغالها، من الجهاد والفتوحات وسد الثغور وحماية البيضة، ولم يكن ذلك

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٩٧/٨ في كتاب البيوع أبواب القضاء باب هل يؤخذ على القضاء رزق برقم ١٥٢٨٢. كنز العمال ٥٦٣/٤ برقم ١١٦٥٤. وقال في تلخيص الحبير ص ٤٧١/٤: ضعيف منقطع.

(٢) أخرجه الطبراني في مجمع الزوائد ١٩٦/٤ وقال: وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف و حديثه حسن و بقية رجاله رجال الصحيح .

(٣) الطبقات الكبرى ٢٨٢/٣ .

مما يقوم به غيرهم لعظم العناية. فاستحقوا القضاء في الواقعات بين الناس، واستخلفو فيه من يقوم به تخفيفاً على أنفسهم^(١).

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن رزق القاضي عبر العصور الإسلامية^(٢).

سبق أن بينا في المطلب السابق أن النبي ﷺ هو أول من فرض رزقاً للقضاة على الصحيح من أقوال أهل العلم، ولعلنا نقف في هذا المطلب على بعض النماذج من أرزاق القضاة عبر العصور الإسلامية مبتدئين بعصر الرسول ﷺ وانتهاء بعصر الدولة العثمانية.

لم يكن للولاة والعمال في عهد رسول الله ﷺ رواتب ثابتة محددة ولا في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما كانوا يعطون من ذلك بحسب الظروف والأحوال بما يتناسب مع عصرهم ويقضي حاجتهم اليومية، فقد ثبت أن النبي كان يعطي قضاة ويرزقهم من بيت المال يدل على ذلك ما قاله عتاب بن أسيد عندما ولاه الرسول ﷺ قال: لقد رزقني رسول الله ﷺ كل يوم درهم فلا أشبع الله بطنا لا يشبعه كل يوم درهم وفي رواية أنه رزقه درهمين^(٣).

ومما يؤكد أن الرسول ﷺ كان يرزق ولاته وقضاة على أقاليم الدول

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) سوف نقتصر في هذا المطلب على ذكر بعض الأمثلة على رزق القاضي عبر العصور الإسلامية المختلفة دون الخوض في ذلك الأمر بشكل مفصل، ولعل الله أن ييسر من يقوم بدراسة ذلك الأمر من ناحية تاريخية. وسبب الاختصار على بعض النماذج في كل عصر من العصور أنني أرى أن محل ذلك هو البحوث التاريخية أما بحثنا فيركز على الجانب الشرعي.

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ١٠٧/٤، القضاء في الإسلام لمحمد مذكور ص ٢٤.

المختلفة ما جاء في حديث بريدة أن النبي ﷺ قال: من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول^(١).

فالرسول هو أول من سن أرزاق القضاة - كما سبق بيانه - ولكن ذلك الرزق لم يكن بشكل منظم شهريا بل كان حسب الحالة والعمالة وفترتها، وإذا جاز الرزق أو الراتب لعمال الزكاة وغيرهم فهو في حق القضاة أولى وأحرى حتى لا تحام حولهم الشبهات. وقد سار على ذلك النهج أبو بكر رضي الله عنه بعد رسول ﷺ.

ثم جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأهتم برواتب القضاة اهتماما خاصا فأعطاهم بسخاء لكي يُظهر القاضي بالمظهر اللائق، ولئلا يحتاج القاضي إلى أحد أو يطمع في رشوة أو هدية أو تجارة تشغله عن القضاء أو تجعله يحابي في قضائه.

وقد بدأ عمر بن الخطاب ﷺ بنفسه فقال: إني أنزلت نفسي من مال الله منزلة اليتيم، إن استغنيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف^(٢)، ثم قام برزق الحكام والعمال والقضاة يقول الإمام البخاري رحمه الله في باب رزق الحكام والعاملين عليها: وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجرا، وقالت عائشة رضي الله عنها: يأكل الوصي بقدر عمالته وأكل أبو بكر وعمر^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج و الأمانة و الفيء في أرزاق العمال برقم ٢٩٤.

سنن أبي داود ٣ / ١٣٤

(٢) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٧٦، و قال ابن حجر: و سنده صحيح. فتح الباري ١٣ / ١٥١.

(٣) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب رزق الحكام و العاملين عليها. صحيح البخاري ١٣ / ١٤٩.

وقد ذكر عبد الرزاق في مصنفه أن عمر رضي الله عنه رزق شريحا وسليمان بن ربيعة الباهلي على القضاء^(١) كما جاء في المغني لابن قدامة^(٢) أن عمر رضي الله عنه استعمل زيد بن ثابت رضي الله عنه على القضاء وفرض له رزقا^(٣)، ورزق شريحا في كل شهر مائة درهم^(٤)، وبعث إلى الكوفة عمارا وعثمان بن حنيف وابن مسعود رضي الله عنهم ورزقهم كل يوم شاة نصفها لعمار ونصفها لابن مسعود وعثمان، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم^(٥)، كما أنه كتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة رضي الله عنهما حين بعثهما إلى الشام أن انظرا رجالا من صالح من قبلكم فاستعملوهم على القضاء وأوسعوا عليهم وارزقوهم واكفوهم من مال الله^(٦).

وكان عمر رضي الله عنه يقدر الأرزاق بحسب الظروف والحاجة وعدد أفراد أسرة القاضي والحالة المالية للدولة الإسلامية فلم يكن هناك ضابط سوى ما يراه أمير المؤمنين من ظروف القاضي وغلاء المعيشة أو رخصتها في البلد

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب البيوع أبواب القضاء برقم ١٥٢٨٢. المصنف ٢٩٧/٨.

(٢) المغني ٣٤/١٠. ونحوه في روضة القضاء للسمناني ص ٨٦، سير أعلام النبلاء ٤٣٥/٢، ١٠٢/٤.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٥٩/٢.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في أبواب القضاء باب هل يؤخذ على القضاء رزق. المصنف ٢٩٧/٨.

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٥/٣.

(٦) أخرجه ابن المقري في معجمه برقم ١٢٦٤. معجم ابن المقري ص ٣٨١.

الذي ولي فيه القضاء، فيعطيه ما يكفيه ويميزه بين الناس في المأكل والملبس بينما يلبس عمر الثوب المرقع، ويكتفي بالزيت ويقنع بخبز الشعير^(١).

وفي ذلك دلالة على تقدير عمر لقضائه ووضعه لهم في الموضع اللائق فكفل بذلك حفظ معيشتهم وحفظ لهم كرامتهم. فالفاروق رضي الله عنه يذهب في رزق القضاء إلى أكثر من حدود الكفاية إلى حدود التوسعة ليرضى القاضي ويقنع وليكونوا مهابي الجانب لا تشرف نفوسهم إلى ما لدى الآخرين، وينصرف إلى عمل القضاء الخطير وهو راضي النفس هادئ البال لا تشغله حاجات العيش عن عمله النبيل وهذا هو النظر السديد والسياسة الرشيدة التي ينبغي أن يلاحظها ولاة الأمور عند تحديد رزق القاضي. ومع ذلك فإن قضائه زهدوا في الدنيا وطابت نفوسهم وكانوا ملجأ المحتاجين ولهم في أمير المؤمنين الأسوة الحسنة.

وكانت الأرزاق في عهد عمر رضي الله عنه تعطى بشكل منتظم شهريا أو سنويا أو يوميا، فقد استعمل معاوية رضي الله عنه على الشام وفرض له ألف دينار كل عام، وولى عمار بن ياسر رضي الله عنه على الكوفة وكان راتبه ستمائة درهم شهريا^(٢) وورد أنه رزقه على ولايته كل يوم نصف شاة وبطنها^(٣)، واستقضى شريحا ورزقه في كل شهر مائة درهم، وبعث إلى الكوفة عمارا وعثمان بن حنيف وابن مسعود رضي الله عنهم ورزقهم كل يوم شاة لعمار نصفها ونصفها الثاني لابن مسعود وعثمان رضي الله عنهم وكان ابن مسعود رضي الله عنه قاضيهم ومعلمهم، وكتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة

(١) الطبقات الكبرى ٣/٣١٣.

(٢) فتح الباري ٧/٩١، أخبار القضاة لوكيع ٢/١٨٨.

(٣) طبقات ابن سعد ٣/٢٥٥.

رضي الله عنهم حينما بعثهما إلى الشام أن يعينا القضاة ويوسعا لهم في الرزق^(١). وفي أخبار القضاة لو كيع أن عُمَر استعمل زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقا^(٢).

وتتظيم عمر لراتب القضاة بهذه الكيفية فيه مصلحة للقاضي إذ أنه يعطى ما يكفيه للإعاشة اليومية ويعطى شهريا لسد الاحتياجات التي لا تتكرر إلا قليلا ويعطى سنويا للأمور التي تحتاج إلى مبلغ كبير من المال.

هذا مجمل ما حدث في عهد عمر فيما يتعلق برواتب وأرزاق القضاة، ثم سر من بعده من الخلفاء الراشدين على ما سار عليه عمر رضي الله عنه فهذا أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يقول لعامله على مصر في شأن القضاة: "وافسح له في البذل ما يزيل غلته وتقل معه حاجته إلى الناس"، كما فرض علي بن أبي طالب رضي الله عنه لشريح خمسمائة درهم في الشهر عندما ولاه القضاء^(٣).

واستمر الحال على ذلك في العهد الأموي فكانت تجري على القضاة أرزاقهم من بيت المال ويكتب بذلك "براءات" وهذا يعني أن التوسعة على القضاة في أرزاقهم كانت مبدأ عاما من يوم أن وجدت الأرزاق في الدواوين^(٤).

جاء في تاريخ الكندي: "وفيما وجد في ديوان بني أمية براءة زمن

(١) الاستيعاب ٣/٣٩٦، المغني ١٠/٣٤، روضة القضاة ص ٨٦، سير أعلام النبلاء

١٠٢/٤، ٤٣٥/٢.

(٢) أخبار القضاة ١/١٠٨.

(٣) أدب القاضي، ص ١١٠.

(٤) تاريخ القضاء في الإسلام لعرنوس ص ٢٩-٣٠.

مروان بن محمد فيها: بسم الله الرحمن الرحيم: من عيسى بن أبي عطاء إلى خزان بيت المال فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي رزقه لشهر ربيع الأول وربيع الآخر سنة ١٣١هـ إحدى وثلاثين ومائة: عشرين ديناراً وكتبوا بذلك براءة، وكتب يوم الأربعاء لليلة خلت من ربيع الأول سنة ١٣١هـ إحدى وثلاثين ومائة^(١).

ومن قضاة العهد الأموي إلياس بن معاوية وكان رزقه مائة درهم^(٢)، كما كان رزق سوار بن عبد الله مائتي درهم^(٣).

وكان بعض القضاة يمتنع عن أخذ الرزق فقد كان عثمان بن طلحة بن عمر التيمي من أهل الهيئة، والفقه، وكان لا يأخذ على القضاء رزقاً^(٤)، وعن قمير امرأة مسروق؛ قالت: كان مسروق لا يأخذ على القضاء رزقاً^(٥).

وقد استعمل عدي بن أرطاة الحسن على القضاء، فبعث إليه برزقه، فردده الحسن، قال: فزاد عدي عليه فردها إلى الحسن، فقال الحسن: إني لم أستقل ما بعثت إلي، ولكنني أكره أن آخذ على القضاء أجراً^(٦). كما ترك شريح الرزق في آخر عمره وكان يشرك له في الشيء^(٧).

وذكر الكندي أن عبد الله بن حزامر الذي ولاه عمر بن عبد العزيز

(١) الولاة و القضاة للكندي ص ٣٥٤.

(٢) أخبار القضاة ١/٣٤٢.

(٣) أخبار القضاة ٢/٨٦.

(٤) أخبار القضاة ١/٢٢٩.

(٥) أخبار القضاة ٢/٣٩٨.

(٦) أخبار القضاة ٢/١١.

(٧) أخبار القضاة ٢/١٩٩.

قضاء مصر لم يأخذ عن القضاء درهما ولا دينارا وأثر عنه قوله: ما أخذت على القضاء شيئا إلا جوزتين فلما صرفت: تصدقت بهما، وكان أصحاب عبد الله يقولون: وددنا أن نعلم كيف حصل علي الجوزتين فقد كان يرفض كل عطاء، كما ذكر أن خير بن النعيم الذي ولي القضاء بمصر من سنة ١٢٠ هـ إلى سنة ١٢٧ هـ كان يتجر بالزيت ولما سئل لماذا تتجر؟ قال: حتى لا أنتظر أن أجوع ببطن غيري قال محدثه ولم أفهم كيف يجوع الإنسان ببطن غيره حتى ابتليت بأطفال فجعت ببطونهم.

وفي الأندلس سار القضاء على مثل ما كان عليه في المشرق، فقد كانت للقضاة أرزاق تدفع من بيت المال. وقد حدد لنا أبو الوليد الأزدي فيما يرويهِ عن أصبغ بن الفرج موارد رزق القاضي وقد ورد عن أصبغ المتوفى ٢٢٥ هـ أنه قال: "حق على الإمام أن يوسع على القاضي في رزقه ويجعل له قوما يقومون بأمره ويدفعون الناس عنه إذ لا بد له من أعوان يكونون حوله يزجرون من ينبغي زجره من المتخاصمين فقد كان الحسن ينكر على القضاة اتخاذ الأعوان فلما ولي القضاء قال لا بد للسلطان من وزعه" (١).

ويبدو أن الرزق المقدم للقاضي كان شهريا (٢)، وكان واسعا نوعا ما، بل إنه كان يمكن البعض من تدبير أموره بفائض من هذا الرزق طيلة العام المقبل حتى وإن كان معزولا، مثلما حدث لمعاوية بن صالح عندما كان الأمير عبد الرحمن الداخل يداول بينه وبين عمر بن شراحيل في القضاء (٣).

وكان القضاة في هذا العصر يتعففون عن رزق القضاة، فقاضي الجماعة سعيد بن سليمان كانت له ضيعة في فحص البلوط، وكان وكيله

(١) التاج والإكليل ١١٤/٦.

(٢) قضاة قرطبة، ص ٢٢.

(٣) قضاة قرطبة، ص ٢٢.

على هذه الضيعة المدعو ناصر بن قيس يُحضر للقاضي نتاج ضيعته من القمح والشعير، وهذا النتاج يبلغ سبعة أمداد من شعير وثلاثة أمداد من قمح، وكان القاضي يقول لمن حوله عن هذا الطعام: "هذا مقيتي ومقيت عيالي بحول الله"^(١). كما كان قاضي الجماعة ابن السليم يتعيش على اصطلياد الأسماك من نهر قرطبة ويتعفف عن رزق القضاء^(٢).

وذكر صاحب مفيد الحكام في نوازل الأحكام: إن سحنونا قعد للناس احتسابا لم يراجعهم في شيء من بيت مالهم فلم يقبل رزقا ولا كسوة ولا حلوانا ولا خاتما وضعه في يده، وكان يأخذ الأرزاق لكتابه وعماله وأعوانه. وأضاف ابن المناصف: أن سحنون لما ولى القضاء امتنع عن أخذ الأجرة من غير أن يذهب في ذلك تحريم وسعى لأعوانه وكتابه حتى فرض لهم أرزاقهم من جزية اليهود.

وفي مقابل من كان يعيش من قضاء الأندلس عيشة الزهد والتقشف كانت فئة منهم تعيش في سعة وبحبوحه، فمثلا كان قاضي الجماعة الحبيب أحمد بن محمد بن زياد تاجرا قبل أن يتولى خطة القضاء سنة ٢٩١ هـ^(٣)، كما ورد عن قاضي الجماعة أحمد بن بقي بن مخلد فيما ذكره عنه ابنه عبد الرحمن أنه إذا طرق أباه ضيف في الليل لم يذبح له شيئا من الطير، لأنه يعتبره أمانا لها، ويكفي بأن يقدم للضيف في ذلك المساء العسل والسمن والبيض وما شاكل ذلك^(٤).

ويذكر ابن حيان أن قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب كان ذا

(١) قضاة قرطبة، ص ٦٣.

(٢) المغرب من حلى المغرب ٢١٤/١.

(٣) قضاة قرطبة، ص ١٠٢.

(٤) قضاة قرطبة، ص ١١٤-١١٥.

سعة و ثراء، فلما تولى القضاء في أوائل عهد الخليفة هشام المؤيد، جاءه أصحابه من الفقهاء والمشاورين لتهنئته بهذا المنصب، فما كان منه إلا أن احتبسهم عنده ثم أطلعهم على ما لديه من الأموال وأخبرهم عما تحويه مخازنه منها، وما قدر عليه من أرباح، وذلك لكي لا يتعرض لتهمة الخيانة فيما بعد إذا ظهر ثراؤه بصورة كبيرة^(١).

ويقول محمد خلاف في تاريخ القضاء في الأندلس عند كلامه على مرتب القاضي وموارد دخله: " واشترط القاضي محمد بن بشير أن يكون راتبه من الفيء..... وكان للقاضي سعيد بن سليمان الغافقي ضيعة في فحص البلوط وكان لا يأخذ أجرا على خطته ودليلنا على ذلك أن وكيله كان يأتي إليه بإنتاج أرضه وكان القاضي يقول عنه: «هذا مقيتي ومقيت عيالي».

ولما عزل قاضي الجماعة سليمان بن أسود عن قضاء كورة مباردة كتب إلى الأمير محمد برد المبالغ التي تفاضأها من راتبه عن أيام الجمع والأوقات التي شغل فيها عن خطة القضاء وبالرغم من أن الأمير طلب منه اعتبار هذه المبالغ صلة له منه فإنه رفض قبول ذلك. ولم يأخذ قاضي مالقة محمد بن الحسن النباهي رزقا من بيت المال مدة حياته لعظم ثروته وأملكه ولما ولى قضاء الجماعة محمد بن سلمه لم يتغير حاله بل ظل على زهده وتنسكه..... وكان للقاضي عبد الله الباجي المتوفى سنة ٣٧٨هـ ضيعة وطلب من المنصور محمد بن أبي عامر إسقاط الضريبة عليها " .

وقال أيضا: " ولقد حاول ملوك الطوائف جذب القضاة إلي ممالكهم بإغداق الأموال عليهم مثل القاضي أبي الوليد الباجي التوفي سنة ٤٧٤هـ

(١) النباهي، ص ٨٨، تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٢٩٥.

الذي قرب به الرؤساء وقدروه واستعملوه في الأمانات والقضاء وأجزلوا له الصلات^(١).

وقد اهتمت الدولة العباسية بالقضاء وأفردوا له ولاية خاصة تشرف على شؤونه وجعلوا لهم رئيسا واعتنوا بأرزاق القضاة. وكان قاضي القضاة منصبا رفيعا مستقلا، يتقاضى فيه راتبا شهريا، فكان قاضي مصر يأخذ ثلاثة دنانرا كل شهر سنة ١٥٥هـ، ثم رفعه المأمون إلى مائة وستين ديناراً كل شهر سنة ١٩٨هـ وكان موظفو ديوان قاضي القضاة ببغداد سنة ٣٣٦هـ، هم الكاتب وقد رتب له ثلاثمائة درهم شهريا، والحاجب له مائة وخمسون درهما، ومن يعرض الأحكام له مائة درهم وخازن ديوان الحكم ومن معه من الأعوان ولهم ستمائة درهم، وقد أدخل قاضي القضاة أبو العباس عبد الله ابن أبي الشوارب نظام الالتزام في القضاء حين يقلد قضاء بغداد مقابل دفع مائتي ألف درهم كل سنة إلى خزانة الأمير معز الدولة سنة ٣٥٠هـ وبالمقابل كان يوجد ممن تولى منصب قاضي قضاة ورفض تناول أجر لقاء منصبه، فعندما تقلد قضاء القضاة ببغداد محمد بن صالح الهاشمي سنة ٣٦٣هـ اشترط عند تولي منصبه ألا يتناول على القضاء أجرا، وقد قبل شرف الدين السبكي المالكي قضاء قضاة المالكية في مصر سنة ٦٦٣هـ شرط أن لا يأخذ على القضاء أجرا، وكذلك فعل شمس المقدسي عندما تقلد قضاء قضاة الحنابلة في مصر في نفس العام حتى يستطيع الحكم بالحق^(٢).

وعندما تقلد ابن الحريري الحنفي (ت ٧٢٨هـ) قضاء قضاة مصر كان

(١) تاريخ القضاء في الأندلس لمحمد خلاف ص ٢٩١-٢٩٧.

(٢) قاضي القضاة لعصام محمد ص ١٣٠.

لا يقبل هدية من أحد. وقد بلغت من عناية الدولة بالقضاء على وجه العموم وبقاضي القضاء على وجه الخصوص أنه عندما يترك قاضي القضاء منصبه بسبب عجزه وكبر سنه يرتب له معاش شهري فعندما ترك بدر الدين بن جماعة قضاء قضاء الشافعية في مصر سنة ٧٢٧هـ بسبب كبر سنة جبروا خاطره عندما رتب له ألف درهم وعشرة أرباب قمح في الشهر (١).

وقد تقلد البعض منصب قاضي القضاء وهم يعانون من ضيق أحوالهم المادية ففي بغداد كان أبو يوسف (ت ١٨٢هـ) يعيش في فقر وشدة وينام جائعا في أغلب الأحيان، وكذلك كان أبو عبد الله الدامغاني (ت ٤٧٨هـ) فقيرا في صغره يطلب العلم وهو تعمل في حراسة درب الرياح حتى أصبح قاضي الخليفة المقتدر وفي دمشق اشتغل ذو الفنون شهاب الدين الخوي (ت ٦٩٣هـ) في صغره فقد كان عمره إحدى عشرة سنة عندما مات والده وعندما كبر أصبح قاضي قضاء وفي دمشق أيضا نشأ مسلم الحنبلي (ت ٧٢٦هـ) يتيما فقيرا لا مال له ثم اشتغل وحصل وسمع الكثير حتى تقلد قضاء قضاء الحنابلة سنة (٧١٥هـ) (٢).

ولم يقتصر ذلك الرزق على قاضي القضاء بل شمل جميع قضاء الدولة العباسية فقد كان رزق القاضي عبد الله بن لهيعة الذي ولي القضاء على مصر من قبل المنصور سنة ١٥٥هـ ثلاثين ديناراً في الشهر، وكذا كان رزق المفضل بن فضالة (٣).

(١) قاضي القضاء لعصام محمد ص ١٣٠.

(٢) قاضي القضاء لعصام محمد ص ١٣٠.

(٣) الولاة و القضاء ص ٣٦٩-٣٧٧، الحضارة الإسلامية لآدم مزر ص ٣٨٩.

وفي عهد المأمون الذي كان يكرم العلم والعلماء ويرى أن كل مال أقل من جهدهم أمر بأن يكون مرتب الفضل بن غانم مائة وثمانية وستين ديناراً في كل شهر وخطا عبد الله بن طاهر والي مصر من قبل المأمون خطوه أخرى في الكرم فجعل مرتب عيسى بن المنكدر سبعة دنائير كل يوم وهي تعادل أربعة آلاف درهم في الشهر وأجازه بألف دينار.

وقد ألح المأمون على أبي عمر المخزومي في الاستعفاء فقال: لا أفعل، قال له المأمون: لم؟ قال: لأن هذا الرزق قوت عيالي؛ فلا أكون أنا سبب قطعه عنهم، إن أحببت أنت أن تصرفني فاصرفني^(١).

وقد كتب أبو يوسف في كتابه الخراج إلى الخليفة هارون الرشيد مصدر صرف أرزاق القضاة دون أن يبين له مقدارها مما يدل على أن الأمر متروك للخليفة ليقدر أرزاق القضاة حسب ظروف بيت المال وظروف الشخص المولى على القضاء والظروف الاجتماعية التي يعيشها الناس فقال: "وسألت من أي وجه تجري على القضاة والعمال الأرزاق؟ فاجعل ما يجري على القضاة والولاة من بيت المال من جباية الأرض والجزية؛ لأنهم في عمل المسلمين فيجري عليهم من بيت مالهم. ويجري على كل والي مدينة وقاضيهما بقدر ما يحتمل، وكل رجل تصيره في عمل المسلمين فأجره من بيت مالهم، ولا تجري على الولاة والقضاة من مال الصدقة شيئاً إلا والي الصدقة فإنه يجري عليه منها كما قال الله تعالى: ﴿وَالْمَعْلُومِينَ عَلَيْهِ﴾^{(٢)(٣)}.

(١) أخبار القضاة ٢٧٢/٣.

(٢) التوبة الآية ٦٠.

(٣) الخراج لأبي يوسف ٢٠٢.

وكذلك تحدث أبو يوسف عن زيادة رواتب القضاة ونقصانها فقال: فأما الزيادة في أرزاق القضاة والعمال والنقصان مما يجري عليهم فذلك إليه، ومن رأيت أن تزيده في رزقه منهم زدت، ومن رأيت أن تحط من رزقه حططت، أرجو أن يكون ذلك موسعا عليك، وكل ما رأيت أن الله تعالى يصلح به أمر الرعية فافعله ولا تؤخره، وإنما يعطى للقاضي رزقه من بيت المال ليكون قيما للفقير والغني والصغير والكبير، ولم تزل الخلفاء تجري للقضاة الأرزاق من بيت مال المسلمين^(١).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن القضاة كان يأخذون رزقا على القضاء إلا أن هذا الرزق لم يكن هناك مرتب محدد للقاضي أو قريب من التحديد فإن ذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان.

كما نجد في هذا العصر ما وجدناه في العصور السابقة من تعفف بعض القضاة عن أخذ شيء على القضاء فقد ذكر المؤرخون أنه لما ولي قضاء القضاء ببغداد محمد بن صالح بن أم شيبان الهاشمي سنة ٣٦٣هـ اشترط لتولي منصب القضاء شروطا منها ألا يتناول على القضاء أجرا، وألا يقبل شفاعا، وألا يغير لباسه، وفي سنة ٣٥٢هـ تقلد أبو بشر عمر بن أكثم القضاء ببغداد على ألا يأخذ رزقا^(٢). ومن القضاة الذين كانوا لا يأخذون رزقا على القضاء الحسن بن عبد الله المتوفي سنة ٣٦٩هـ وقد لبث على قضاء مدينة سيراف بإيران خمسين عاما وكانت هذه المدينة صاحبة بالتجارة، وكان الحسن يعيش مما يبيعه من منسوخاته المشهورة بجودة خطها.

(١) الخراج لأبي يوسف ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) الولاة و القضاة ص ٥٧٣-٥٧٤، الحضارة الإسلامية لأدم متر ص ٣٩١.

وكان أبو بكر محمد بن المظفر قاضي قضاء بغداد التوفي سنة ٤٨٨هـ زهدا ورعا وقد اشترط عند تولي القضاء ألا يأخذ رزقا وكان له كراء بيت قدره دينار ونصف دينار شهريا وكان يأخذ من ذلك الكراء قوته^(١).

ولعل هذا الامتناع عن أخذ رزق على القضاء يدل على شعور أولئك العلماء بأن القيام بالقضاء مطلوب لاسيما وأنه الوسيلة لإقامة العدل، كما يدل من جهة أخرى على خطورة شأنه لاسيما فيما لو وقع في الظلم وأخذ على ذلك أجرا فهذا أشنع فعل وأعظم جرم.

فلم يكن من المسلم به من جميع العلماء أن يأخذ القاضي مرتبا فإن الكثير من القضاة تعففوا عن المرتبات واعتبروا القضاء خدمة دينية يقدمونها حسبة ولا يرجون مكافأة عنها إلا من الله ومن الواضح أن الرسول ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم تعففوا عن المال مقابل ما قدموا من خدمات وهذا الموقف كان له صدى عند بعض القضاة وبخاصة أولئك الذين كانوا يختارون للقضاء في قضية دون أن يكون القضاء مهنة ثابتة لهم بل امتد ذلك التعفف إلى بعض القضاة الذين كان هذا المنصب ثابتة لهم. ولعل تعفف بعض القضاة الذي ظهر منذ عهد مبكر هو الذي دفع الفقيه الحنفي الخصاصف أن يحاول أن يثبت جواز أخذ القاضي الرزق من بيت المال مستندا في ذلك إلى أحاديث نبوية^(٢).

على أن القضاة الذين أجازوا لأنفسهم الحصول على مرتب نظير عملهم في القضاء كانوا يحاسبون أنفسهم حسابا دقيقا حتى لا ينالوا أكثر مما يستحقون.

(١) الولاية و القضاء ص ٣٦٩-٣٧٧، الحضارة الإسلامية لأدم متر ص ٣٨٩.

(٢) شرح الصدر الشهيد على أدب القاضي للخصاف ١١/٢.

ومن ذلك أن الفضل بن فضالة كان إذا غسل ثيابه أو شهد جنازة أو اشتغل شغل غير القضاء لم يأخذ من رزقه بقدر ذلك وكان يقول إنما أنا عامل للمسلمين فإذا اشتعلت بشيء غير عملهم فلا يحل لي أخذ مالهم^(١).

على أن الاتجاه الذي كان سائدا في التفكير الإسلامي هو أن يجزل للقاضي العطاء حتى لا تمتد عينه إلى أموال الناس وفي القمة ممن وضع هذا المبدأ على بن أبي طالب عليه السلام فقد كتب إلى الأشتر النخعي حين ولاه مصر بالتوسيع على القضاة في أرزاقهم^(٢).

وفي عهد الدولة العثمانية كانت الدولة تعطي الحق للقاضي في أخذ رسوم التقاضي والتي كانت تقدر ب ٢,٥ % من إجمالي القضية التي تناقش عنده وكانت الدولة قد فرضت هذه النسبة بغرض توفير مخصص مالي حيث كانت الدولة من جهتها تبحث عن موارد تدفع للقضاة لزيادة رواتبهم ابتداء من عهد السلطان محمد الفاج كما أنه كان هناك رسم آخر يضاف إلى ذلك وهو رسوم على تقسيم التركات^(٣).

بالإضافة إلى ذلك ما كانت تقوم الدولة بدفعه من الخزينة فمثلا كان يعطى قضاة مكة والمدينة من الخزينة المصري ما يوازي ثلاثين ألف قرش لكل واحد منهما وقد يزيد ذلك المبلغ وينقص من حين لآخر^(٤)، كما أن بعض القضاة في بعض المناطق يعطون مزايا أخرى فكان يعطى قضاة الحرمين

(١) الولاة و القضاة ص ٣٦٩-٣٧٧، الحضارة الإسلامية لآدم متر ص ٣٨٩.

(٢) أدب القاضي، ص ١١٠.

(٣) المجتمع الإسلامي لهاملتون رجب ص ٢٤١.

(٤) قضاة المدينة المنورة لعبد الله بن زاحم ٥٨٥/٢ - ٥٩٠، تاريخ القضاة في الحرمين

ص ٨٥-٩٢.

منذ بداية دخول العثمانيين إلى الحجاز في عهد سليم الأول بتخصيص مبلغ قدره خمسة آلاف قطعة ذهبية تقدم من جمرك جدة^(١).

بالإضافة إلى الرواتب النقدية كان يعطى القاضي من عهد السلطان سليم الأول من الغلال العائد الرسمي العيني الأول للدولة^(٢).

المطلب الثالث: العلاقة بين رزق القاضي ومجانية القضاء:

يقصد بمجانية القضاء عدم تكليف أحد من الخصوم بدفع أية نفقة في الفصل في الدعوى مطلقاً، لا بشكل أجر للقضاة مقابل حلهم النزاع وفصلهم الخصومة ولا بشكل رسوم ومصاريف للدعوى تدفع لخزينة الدولة^(٣).

ومبدأ مجانية التقاضي من المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية، ومن أهم الضمانات لهذه المجانية أن أجور ورواتب القضاة تدفع من بيت مال المسلمين، ويعطون كفايتهم من بيت مال المسلمين، كما نص الفقهاء على وجوب كفاية القضاة، بل وينبغي للإمام أن يوسع على القاضي وعلى عياله كيلا تمتد أيديهم إلى أموال الناس ولا تعوزهم الفاقة إلى قبول الهدايا والرشاوى^(٤)، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما استخلف أبو بكر

(١) أمراء مكة في العهد العثماني ص ٨٢.

(٢) أمراء مكة في العهد العثماني ص ٨٣.

(٣) التنظيم القضائي ص ٥٤٣. الملك عبد العزيز ووضع النظم القضائية في المملكة: د.

سعود الدريب ص ٥٥ نقلاً عن جريدة أم القرى العدد ٦٤ في ١٣٤٤/٩/٥ هـ.

(٤) المبسوط للسرخي ١٠٢/١٦، بدائع الصنائع للكاساني ١٣/٧، تبصرة الحكام لابن

فرحون ٢٩/١-٣٠، القوانين الفقهية لابن جزي ص: ٣٢٣، الحاوي الكبير للماوردي

٣٦٤/٢٠، روضة الطالبين للنووي ١٣٧/١١-١٣٨، المغني لابن قدامة ٩/١٤،

كشاف القناع للبهوتي ٢٩٠/٦، المحلى لابن حزم ٤٣٥/٩، مراتب الإجماع لابن

حزم ص: ٥١، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥٧٦/٢٨..

الصديق رضي الله عنه قال: لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي، وقد شغلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال، واحترف للمسلمين فيه^(١)، وكذا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إني أنزلت مال الله تعالى مني بمنزلة مال اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف^(٢).

ومن الأمور التي جدت في أطوار القضاء في عهد بني العباس فرض ما يسمى بالرسوم القضائية تدفع من رافع الدعوى، ولا شك أن هذا المبدأ يخالف مسؤولية الدولة عن إقامة العدل بين أفراد رعيته كوظيفة أساسية من بين وظائفها، وكان الواجب استمرار مجانية القضاء، وعدم تكليف من يلجأ إلى القضاء لدفع نفقات الفصل في دعواه، وهو ما كان سائدا في العصور الأولى للإسلام.

ولعل من بين الدوافع إلى فرض مثل هذه الرسوم القضائية حاجة الدولة الإسلامية إلى موارد مالية للإنفاق على احتياجات الدولة المالية، وكذا منعا للدعوى الكيدية والدعوى الصورية لفساد ذمم الناس، وكذا تأكيداً لجدية المدعي في التقاضي حتى لا يسهل على المشاغبيين سبل التقاضي فيلجئون إليه بدافع وبغير دافع، ولا شك أن مثل هذه الأمور توجد في مكان دون آخر وفي زمان دون آخر^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل و عمله بيده برقم ١٠٧٠ فتح الباري ٣٥٥/٤.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٥٥/٤ و كذا ابن حزم في المحلى ٣٢٤/٨، و صحح سنده ابن حجر في الفتح ١٦١/١٣.

(٣) التنظيم القضائي ل آل دريب ص ٢٣٩.

فالأصل إذا المجانية في جميع صور القضاء ومراحله، وكان النبي ﷺ كثيراً ما يقول لصحابته ويحثهم على أنهم بعثوا دعاة مرشدين لا جبابة، فكانت الدولة الإسلامية ترزق القضاة وتعطيهم الأعطيات؛ لأن القاضي قد حبس نفسه لمصلحة المسلمين، فمن شغل بأمر المسلمين فله أن يأكل هو وعياله من بيت المال ما يكفيهم بالمعروف، إن لم تكن له كفاية في ماله، فالصديق رضي الله عنه - كما سبق - كان كاسب أهله فلما انقطع عن الكسب بسبب الخلافة لم تعد له كفاية فكانت كفايته في مال المسلمين والقاضي مثله لانقطاعه عن الكسب لنفسه وعياله بسبب القضاء والانشغال بأمر المسلمين فكانت كفايته في مالهم. ومثله الفاروق رضي الله عنه. فالقاضي قد فرغ نفسه لعمل المسلمين، فلا بد له من الكفاية ولا كفاية له، فكانت كفايته وكفاية عياله في بيت المال^(١)، ولو لم يأخذ كفايته لنفسه وعياله ومن يموّنهم من أهله وأعوّاه احتاج أن يأخذ من أموال الناس فيأخذ الرشوة وذلك حرام^(٢).

وفي الدول الأوروبية وقبل قيام الثورة الفرنسية كان القضاء يأخذ من الخصوم نظير القضاء وكان هذا ذريعة للرشوة ومنافيا لنزاهة القاضي إلا أنه وبعد الثورة الفرنسية أخذت الدول بجانب التزام الدولة بتقاضي القاضي راتبه من خزينة الدولة باعتباره موظفا فيها إلا أنها ألزمت المتداعيين بمصاريف ونفقات الدعوى للدلالة على جدية دعواه وليسهم في تحمل بعض أعباء الدولة.

(١) المبسوط للسرخي ١٠٢/١٦، بدائع الصنائع للكاتاني ١٣/٧.

(٢) شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد ١١/٢.

فمجانبة القضاء ميزة ينفرد بها القضاء الإسلامي من بين الأنظمة القضائية الأخرى والسبب وراء ذلك هو تحمل الدولة الإسلامية لرواتب القضاء ومصاريف الدعاوى؛ لأن من مهام ولي الأمر كما ذكر الماوردي تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين، فالسلطة القضائية لم تقم لفائدة المتقاضين وحدهم بل لفائدة مجموع أفراد الدولة الإسلامية^(١).

إن تحمل الدولة الإسلامية لرواتب القضاء ومصاريف الدعاوى يسهم مساهمة كبيرة في استقلالية القضاء وضمان عدم وقوع القاضي تحت تأثير سلطة أو شخص يصرفه عن تحقيق ما نصب من أجله وهو إقامة العدل بين الناس ورفع الظلم عنهم وإيصال الحقوق إلى أصحابها. كما أن استقلال القضاء يعني أن تتولى المحاكم السلطة القضائية دون غيرها، وبناء عليه لا يجوز لأي جهة أخرى أن تفصل في الخصومات، أو أن ترفع عقوبات جنائية، أو أن تعدل حكماً أصدرته المحاكم كما أن استقلال القضاء يعني أنه لا يجوز لأي سلطة أن تملي على المحاكم ما تقضي به^(٢).

• **المبحث الثاني: أجرة القاضي ورزقه في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي**

السعودي. وفيه تهديد وأربعة مطالب.

تهديد:

ذكر ابن القيم رحمه الله أصناف الأموال التي يأخذها القاضي فيما نقله عن ابن عقيل رحمه الله فقال: "فائدة: الأموال التي يأخذها القضاة. قال ابن

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٥١.

(٢) مجلة العدل العدد ١ بحث "استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية" ل د.

ناصر الجوفان.

عقيل: الأموال التي يأخذها القضاة أربعة أقسام رشوة وهدية وأجرة ورزق. الرشوة حرام وهي ضربان: رشوة ليميل إلى أحدهما بغير حق فهذه حرام عن فعل حرام على الأخذ والمعطي وهما آثمان، ورشوة يعطاها ليحكم بالحق واستيفاء حق المعطي من دين ونحوه فهي حرام على الحاكم دون المعطي؛ لأنها للاستفاد فهي كجعل الآبق وأجرة الوكلاء في الخصومة.

وأما الهدية فضربان. هدية كانت قبل الولاية فلا تحرم استدامتها، وهدية لم تكن إلا بعد الولاية وهي ضربان: مكروهة وهي الهدية إليه ممن لا حكومة له، وهدية ممن قد اتجهت له حكومة فهي حرام على الحاكم والمهدي.

وأما الأجرة إن كان للحاكم رزق من الإمام من بيت المال حرم عليه أخذ الأجرة قولاً واحداً؛ لأنه إنما أجرى له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه لأخذ الأجرة من جهة الخصوم. وإن كان الحاكم لا رزق له فعلى وجهين: أحدهما: الإباحة؛ لأنه عمل مباح فهو كما لو حكماء، ولأنه مع عدم الرزق لا يتعين عليه الحكم فلا يمنع من أخذ الأجرة كالوصي وأمين الحاكم يأكلان من مال اليتيم بقدر الحاجة.

وأما الرزق من بيت المال فإن كان غنياً لا حاجة له إليه احتمل أن يكره لئلا يضيق على أهل المصالح ويحتمل أن يباح؛ لأنه بذل نفسه لذلك فصار كالعامل في الزكاة والخراج.

قلت: أصل هذه المسائل عامل الزكاة وقيم اليتيم فإن الله تعالى أباح لعامل الزكاة جزءاً منها فهو يأخذه مع الفقر والغنى والنبي ﷺ منعه من قبول الهدية وقال: هلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر هل يهدي إليه أم لا، وفي

هذا دليل على أن أهدي إليه في بيته ولم يكن بسببية العمل على الزكاة جاز له قبوله فيدل ذلك على أن الحاكم إذا أهدي إليه من كان يهدي له قبل الحكم ولم تكن ولايته سبب الهدية فله قبولها. وأما ناظر اليتيم فالله تعالى أمره بالاستعفاف مع الغنى وأباح له الأكل بالمعروف مع الفقر وهو إما اقتراض أو إباحة على الخلاف فيه. والحاكم فرع متردد بين أصليين عامل الزكاة وناظر اليتيم فمن نظر إلى عموم الحاجة إليه وحصول المصلحة العامة به ألحقه بعامل الزكاة فيأخذ الرزق مع الغنى كما يأخذه عامل الزكاة، ومن نظر إلى كونه راعياً منتصباً لمعاملة الرعية بأن لا حظ لهم أنهم ألحقه بولي اليتيم إن احتاج أخذ وإن استغنى ترك وهذا أفقه^(١).

ولعلنا نخصص هذا المبحث في النظر في رزق القاضي وأجرته في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي مبتدئين بدراسة ما يتعلق برزق القاضي وأجرته في الشريعة الإسلامية، فعند النظر في ذلك الرزق وتلك الأجرة نجد أنها لا تخلو من حالين باعتبار من يقوم بدفعهما فقد يكون ذلك الدافع بيت مال المسلمين وقد يكون الخصوم. ولعلنا نبتدئ بالمطلب الأول فيما يتعلق بأخذ الرزق من بيت مال المسلمين.

المطلب الأول: أخذ القاضي رزقه من بيت مال المسلمين:

اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على أنه يجوز للقاضي إن كان فقيراً محتاجاً أن يأخذ الرزق من بيت المال على قضائه، فيأخذ ما يكفيه وعياله، بل وينبغي للإمام أن يوسع على القاضي وعلى عياله في

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ٣/١٤٦-١٤٧.

ذلك^(١)، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما استخلف أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال: لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي، وقد شغلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال، واحترف للمسلمين فيه^(٢)، وكذا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إني أنزلت مال الله تعالى مني بمنزلة مال اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف^(٣). فمن شغل بأمر المسلمين فله أن يأكل هو وعياله من بيت المال ما يكفيهم بالمعروف، إن لم تكن له كفاية في ماله، لأن الصديق رضي الله عنه كان كاسب أهله فلما انقطع عن الكسب بسبب الخلافة لم تعد له كفاية فكانت كفايته في مال المسلمين والقاضي مثله لانقطاعه عن الكسب لنفسه وعياله بسبب القضاء والانشغال بأمر المسلمين فكانت كفايته في مالهم. ومثله الفاروق رضي الله عنه. فالقاضي قد فرغ نفسه لعمل المسلمين، فلا بد له من الكفاية ولا كفاية له، فكانت كفايته وكفاية عياله في بيت المال^(٤). ولو لم يأخذ كفايته لنفسه وعياله ومن يمونهم من أهله وأعوانه احتاج أن يأخذ من أموال الناس فيأخذ الرشوة وذلك حرام^(٥).

(١) المبسوط للسرخي ١٠٢/١٦، بدائع الصنائع للكاساني ١٣/٧، تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٩/١-٣٠، القوانين الفقهية لابن جزي ص: ٣٢٣، الحاوي الكبير للماوردي ٣٦٤/٢٠، روضة الطالبين للنووي ١١/١٣٧-١٣٨، المغني لابن قدامة ٩/١٤، كشف القناع للبهوتي ٢٩٠/٦، المحلى لابن حزم ٤٣٥/٩، مراتب الإجماع لابن حزم ص ٥١، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥٧٦/٢٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل و عمله بيده برقم ١٠٧٠ فتح الباري ٣٥٥/٤.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٥٥/٤ و كذا ابن حزم في المحلى ٣٢٤/٨، و صحح سنده ابن حجر في الفتح ١٦١/١٣.

(٤) المبسوط للسرخي ١٠٢/١٦، بدائع الصنائع للكاساني ١٣/٧.

(٥) شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد ١١/٢.

هذا ما ذكره العلماء في حال فقر القاضي أما إذا كان القاضي غنيا غير محتاج للرزق من بيت المال فهل يجوز له أخذ الرزق من بيت المال أم لا؟ يقول القرافي: "القضاة يجوز أن يكون لهم أرزاق من بيت المال على القضاء إجماعا، ولا يجوز أن يستأجروا على القضاء إجماعا بسبب أن الأرزاق إعانة من الإمام لهم على القيام بالمصالح لا أنه عوض وجب عليهم من تنفيذ الأحكام عند قيام الحجاج ونهوضها، ولو استأجروا على ذلك لدخلت التهمة في الحكم بمعاوضة صاحب العوض"^(١). وممن نقل الإجماع على جواز الرزق على القضاء مطلقا دون تفريق بين غني وفقير ما نقله ابن حجر عن أبي علي الكرابيسي أنه قال: لا بأس للقاضي أن يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول فقهاء الأمصار، لا أعلم بينهم اختلافاً^(٢). ثم نقل الحافظ ابن حجر الإجماع عن غيره من العلماء فقال: "وقال غيره: أخذ الرزق على القضاء إذا كانت جهة الأخذ من الحلال جائز إجماعا، ومن تركه إنما تركه تورعا"^(٣).

وبالرجوع إلى كتب أصحاب المذاهب الأربعة نجد أن في نقل هذا الإجماع تجوز أو لعله يحمل على حال ما إذا كان القاضي فقيرا أما أخذ الرزق من بيت المال في حال غنى القاضي فقد اختلف الفقهاء في ذلك فقد

(١) الفروق للقرافي ٣/٣. وهذا الإطلاق في إجماع القرافي جاء مقيدا في الذخيرة

٧٩ - ٧٨/١٠ كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

(٢) فتح الباري لابن حجر ١٣/١٦١.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٣/١٦١.

ذهب الحنفية في الأصح^(١)، والحنابلة في الصحيح من المذهب^(٢)، وهو قول الظاهرية^(٣) إلى جواز أخذ القاضي الرزق من بيت المال وإن كان غنيا.

قال في البدائع: "وهل للقاضي أن يأخذ الرزق؟ فإن كان فقيرا له أن يأخذ؛ لأنه يعمل للمسلمين فلا بد له من الكفاية ولا كفاية له فكانت كفايته في بيت المال إلا أن يكون له ذلك أجره عمله. وينبغي للإمام أن يوسع عليه وعلى عياله كيلا يطمع في أموال الناس، وروي أن رسول الله لما بعث عتاب بن أسيد رضي الله عنه إلى مكة وولاه أمرها رزقه أربعمئة درهم في كل عام، وروي أن الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجروا لسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه كل يوم درهما وثلثا أو ثلثين من بيت المال، وكذا روي أنه كان لسيدنا عمر رضي الله عنه مثل ذلك من بيت المال، وكان لسيدنا علي رضي الله عنه كل يوم قصعة من ثريد، ورزق سيدنا عمر رضي الله عنه شريحا، وروي أن سيدنا عليا فرض له خمسمئة درهم في كل شهر.

وإن كان غنيا اختلفوا فيه قال بعضهم: لا يحل له أن يأخذ؛ لأن الأخذ بحكم الحاجة ولا حاجة له إلى ذلك، وقال بعضهم: يحل له الأخذ والأفضل له أن يأخذ.

أما الحل فلما بينا أنه عامل للمسلمين فكانت كفايته عليهم لا من طريق

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ١٣/٧-١٤، الدرر المختار ٢٤٩/٥. روضة القضاء وطريق النجاة ٨٥/١-٨٧.

(٢) المغني لابن قدامة ٩/١٤-١٠، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٤٦٢/٣..

(٣) المحلى لابن حزم ٤٣٥/٩.

الأجر، وأما الأفضلية فلأنه وإن لم يكن محتاجا إلى ذلك فربما يجيء بعده قاض محتاج وقد صار ذلك سنة ورسمًا فتمتتع السلاطين عن إبطال رزق القضاة إليهم خصوصا سلاطين زماننا فكان الامتناع من الأخذ شحا بحق الغير فكان الأفضل هو الأخذ"^(١).

وقال في المغني: "يجوز للقاضي أخذ الرزق ورخص فيه شريح وابن سيرين والشافعي وأكثر أهل العلم وروى عن عمر رضي الله عنه أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقا ورزق شريحا في كل شهر مائة درهم، وبعث إلى الكوفة عمارا وعثمان بن حنيف وابن مسعود ورزقهما كل يوم شاة نصفها لعمار ونصفها لابن مسعود وعثمان، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم. وكتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة حين بعثهما إلى الشام أن انظرا رجالا من صالح من قبلكم فاستعملوهم علي القضاء وأوسعوا عليهم وارزقوهم واكفوهم من مال الله.

وقال أبو الخطاب: يجوز له أخذ الرزق مع الحاجة فأما مع عدمها فعلى وجهين. وقال أحمد: ما يعجبني أن يأخذ على القضاء أجرا وإن كان فيقدر شغله مثل والي اليتيم. وكان ابن مسعود والحسن يكرهان الأجر على القضاء، وكان مسروق وعبد الرحمن بن القاسم بن عبد الرحمن لا يأخذان عليه أجرا، وقالوا: لا نأخذ أجرا على أن نعدل بين اثنين، وقال أصحاب الشافعي: أن لم يكن متعينا جاز له أخذ الرزق عليه وإن تعين لم يجز إلا مع الحاجة والصحيح جواز أخذ الرزق عليه بكل حال؛ لأن أبا بكر رضي الله عنه لما ولي الخلافة فرضوا له الرزق كل يوم درهمين، ولما ذكرناه من أن

(١) بدائع الصنائع للكاساني ١٣/٧-١٤.

عمر رزق زيدا وشريحا وابن مسعود وأمر بفرض الرزق لمن تولى من القضاة، ولأن بالناس حاجة إليه ولو لم يجز فرض الرزق لتعطل وضاعت الحقوق^(١).

واستدلوا على ذلك بما ورد عن عبد الله بن السعدي حين قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الشام، فقال عمر رضي الله عنه: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالا، فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ فقلت: بلى، فقال عمر رضي الله عنه: ما تريد إلى ذلك؟ فقلت: إن لي أفراسا وأعبدا وأنا بخير، وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين، فقال له عمر: لا تفعل فإنني كنت أردت مثل الذي أردت، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خذه فتموله، وتصدق به، ما جاءك من هذا المال، وأنت غير مشرف"^(٢)، ولا سائل فخذ، وما لا تتبعه نفسك"^(٣). فدلالة الحديث واضحة على أن من شغل بشيء من أعمال المسلمين، جاز له أخذ الرزق على عمله ذلك كالولاية والقضاة وجباة مال الفيء وعمال الصدقة ونحوهم لإعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه العمالة على عمله، ولا فرق في ذلك بين الفقير والغني؛ لأن ابن السعدي وعمر رضي الله عنه كانا من الأغنياء ومع ذلك أخذوا الرزق على عملهما^(٤).

كما استدلوا بما ورد عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل عتاب بن

(١) المغني لابن قدامة ٩/١٤ - ١٠.

(٢) الإشراف هو: التطلع والطمع النهاية لابن الأثير ٢/٤٦٢.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب رزق الحاكم والعاملين عليها برقم (٧١٦٣)

صحيح البخاري مع الفتح ١٣/١٦٠.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١٣/١٦٤.

أسيد على مكة وفرض له عمالته أربعين أوقية من فضة^(١). ففعل النبي ﷺ مع عتاب بن أسيد ﷺ يدل على جواز أخذ الرزق على العمل في مصلحة المسلمين دون فرق بين غني وفقير، حيث لم يستفصل النبي ﷺ عن حالة أسيد ﷺ من حيث الفقر والغنى. فدل ذلك على الجواز مطلقاً فكذا القاضي؛ لأن كلا منهما عامل للمسلمين. وأيضاً ما ورد من أخذ الصحابة رضوان الله عليهم للمال على توليهم للقضاء وإمامة المسلمين فعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما استخلف أبو بكر الصديق ﷺ قال: لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي وشغلت بأمر المسلمين فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال واحترف للمسلمين فيه^(٢). كما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لما استخلف عمر ﷺ أكل هو وأهله من المال - أي مال المسلمين - واحترف في مال نفسه^(٣).

وناقشه بعض العلماء بأن الصحابة رضي الله عنهم إنما أكلوا بقدر الحاجة والضرورة أي مع الفقر والحاجة لا مع الغنى بدليل قول عمر رضي الله عنه: إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف^(٤).

(١) أخرجه البيهقي، كتاب قسمة الفيء والغنيمة، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الأقاليم من مال الله برقم (١٣٠٢٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥٧٨/٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل و عمله بيده برقم (٢٠٧٠) ٣٥٥/٤.

(٣) أخرجه البيهقي في كتاب قسم الفيء والغنيمة باب ما يكون للوالي الأعظم و والي الأقاليم من مال الله برقم ١٣٠٠٧ السنن الكبرى للبيهقي ٥٧٤/٦، وكذا أخرجه الإسماعيلي كما في فتح الباري ٣٥٧/٤.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره ٢٥٥/٤ و ابن حزم في المحلى ٣٢٤/٨ و قال في الفتح ١٦١/١٣ سنده صحيح.

وأجيب: بأن فعل عمر رضي الله عنه محمول على الورع، إذ الخليفة ليس كالوصي، ولكن عمر بورعه جعل نفسه كالوصي، ويؤيد هذا فعل عمر بعد ذلك مع قضاته، حيث فرض الرزق لمن تولى القضاء ووسع عليهم في ذلك^(١).

واستدلوا أيضا بما ورد عن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليه من فرض الرزق للقضاة بل والتوسيع عليهم فهذا عمر رضي الله عنه رزق شريحا وسلمان بن ربيعة الباهلي على القضاء^(٢). وهذا علي رضي الله عنه رزق شريحا خمسمائة^(٣). وهذا عمر رضي الله عنه يكتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة رضي الله عنهما حين بعثهما إلى الشام أن: انظرا رجالا من صالح من قبلكم، فاستعملوهم على القضاء واوسعوا عليهم وارزقوهم واكفوهم من مال الله^(٤). ففعل الصحابة رضي الله عنهم يدل على جواز إرزاق القضاة من بيت المال مطلقا غنيا كان أم فقيرا، بل والتوسعة عليهم في ذلك إذ لم يرد في هذه الآثار تقييد ذلك بالفقير دون الغني. كما أن الناس بحاجة إلى القضاء فإذا لم يجز فرض الرزق للقاضي، تعطل القضاء، وضاعت الحقوق^(٥).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٣٣٦/١.

(٢) أخرجه البخاري معلقا بصيغة الجزم بلفظ: (وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجرة) ١٦٠/١٣، كتاب الأحكام وعبد الرزاق، كتاب البيوع، باب: هل يؤخذ على القضاء رزق؟ ٢٩٧/٨ (٥٢٨٢) قال ابن حجر: وهذا ضعيف منقطع. تلخيص الحبير ١٩٤/٤.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأقضية، باب في القاضي يأخذ الرزق ٥٠٦/٦ (١٨٤٧).

(٤) ذكره ابن قدامة في المغني ٩/١٤-١٠، وقال الألباني: لم أقف عليه. الإرواء ٢٣٤/٨.

(٥) المغني لابن قدامة ١٠/١٤، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٤٦٢/٣.

كما ذكر المجيزين لأخذ القاضي الغني من بيت المال بأن القاضي كعامل الزكاة لعموم الحاجة إلى كل منهما، وحصول المصلحة العامة بهما فعامل الزكاة يجوز له أخذ الرزق وإن كان غنياً، وكذلك القاضي يجوز له أخذ الرزق على القضاء وإن كان غنياً^(١).

ونوقش بأن عامل الزكاة مستأجر من جهة الإمام لجباية أموال المستحقين لها وجمعها فما يأخذه بعمله كمن يستأجر الرجل لجباية أمواله، وأما الحاكم فإنه منتصب لإلزام الناس بشرائع الرب تبارك وتعالى وأحكامه، وتبليغها إليهم فهو مبلغ عن الله تعالى عز وجل يفتياه، ويتميز عن المفتي بالإلزام بولايته وقدرته، والمبلغ عن الله تعالى الملزم للامة بدينه لا يستحق عليهم شيئاً، فإن كان محتاجاً فله من الفيء ما يسد حاجته^(٢).

ما سبق ذكره هو قول المجيزين لأخذ القاضي الغني من بيت المال، وقد ذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، وبعض الحنفية^(٥)، وهو وجه عند الحنابلة

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ١٤٦/٣ - ١٤٧.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ١٤٦/٣ - ١٤٧.

(٣) تبصرة الحكام لابن فرحون ٣٠/١، الذخيرة للقرافي ٧٨/١٠، مواهب الجليل للحطاب ١٢٠/٦.

(٤) إن وجد الكفاية وتعين عليه لم يجز أخذ شيء وإلا فيجوز. ويستحب ترك الأخذ، ولا يجوز عقد الإجارة على القضاء، وفي فتاوى القاضي حسين وجه: أنه يجوز. والمذهب: الأول و به قطع الجمهور. وينبغي للإمام أن يجعل من بيت المال شيئاً مع رزق القاضي لثمن ورق المحاضر والسجلات. مختصر المزني (٩/٣١٨)، الحاوي (١٦/٢٩٢)، المهذب (٣/٥٩٢)، التهذيب (٨/١٧٥)، البيان (١٣/١٤-١٦)، فتح العزيز (١٢/٤٥٧)، الروضة (١١/١٣٧)، مغني المحتاج (٤/٣٨٩).

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ١٣/٧ - ١٤.

وإليه مال ابن القيم^(١) فذهبوا إلى عدم جواز أخذ القاضي الغني الرزق من بيت المال.

قال في الذخيرة: "الأدب الثالث عشر أرزاقه وأرزاق أعوانه قال ابن يونس: جلس سحنون للناس احتساباً وقال: لو أعطيت جميع بيت المال لأخرته من غير تحرير وأخذ لأعوانه وكاتبه....."

وفي النوادر من الواضحة حق على الإمام أن يوسع على القاضي في رزقه ويجعل له قومة يقومون بأمره ويدفعون عنه الناس وأثمان الرقوق والسجلات. ولا ينبغي أن يأخذ رزقه إلا من الخمس أو الجزية أو عشور أهل الذمة إن جبيت بغير ظلم ولا يرزق من الزكاة؛ لأنه ليس من أصنافها.

وإن ولي فقير أغنى ووفي عنه دينه ويكفى جميع ما يحتاج إليه قال سحنون وله تكليف الطالب صحيفة يكتب فيها حجته وشهادته قال مالك: لا بأس بأرزاق القضاة من بيت المال وكذلك العمال إن عملوا على حق..... وأجرى عمر بن عبد العزيز للقاضي دفع مائة دينار في السنة وكان يوسع على عماله ويقول ذلك لهم قليل إذا أقاموا كتاب الله وعدلوا وعند ش من تعين عليه القضاء وعنده كفايته وكفاية من تلزمه كفايته لم يجز أن يأخذ عليه رزقاً لأنه فرض تعين عليه وإن لم تكن له كفاية جاز له الرزق من بيت المال لأن القضاء لا يترك له الكسب فلا بد أن يعرض عن الكسب

(١) المغني لابن قدامة ٩/١٤، الكافي لابن قدامة ٢٧٨/٤، كشف القناع للبهوتي

٢٩٠/٦-٢٩١، بدائع الفوائد لابن القيم ٣/١٤٦-١٤٧، إعلام الموقعين لابن القيم

٢٣١/٤-٢٣٢.

وإن لم يتعين عليه القضاء ووجد الإمام من يتطوع به من أهل الولاية لو يجز أن يولي من يطلب عليه رزقا لأن بيت المال للمصالح ولا مصلحة في الدفع إليه مع وجود المتبرع فإن عدم المتبرع وللمولى كفايته كرهه إن يأخذ عليه رزقا لأنه قرينة وتحريم الإجارة على القضاء كأنه عمل غير معلوم وعند ابن شعبان يجوز أخذ الرزق لمن تعين ولم يتعين مطلقا مع إكراهه ذلك مطلقا واتفقت الأئمة والأمة فيما علمت على تحريم الإجارة وأصل الإرزاق إن رسول الله أرزق عتاب بن أسيد أربعين أوقية في السنة^(١).

قال في مغني المحتاج: "للقاضي وإن وجد كفايته أخذ كفايته وكفاية عياله مما يليق بحالهم من بيت المال ليتفرغ للقضاء إلا أن يتعين للقضاء ووجد ما يكفيه وعياله فلا يجوز له أخذ شيء لأنه يؤدي فرضا تعين عليه وهو واحد الكفاية، ويسن لمن لم يتعين إذا كان مكتفيا ترك الأخذ ومحل جواز الأخذ للمكتفي ولغيره إذا لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له وإلا فلا يجوز كما صرح به الماوردي وغيره ولا يجوز أن يرزق القاضي من خاص مال الإمام أو غيره من الآحاد ولا يجوز له قبوله"^(٢).

وحجتهم في عدم جواز أخذ الرزق على القضاء من بيت المال مع الغنى قياس القضاء على الصلاة بجامع اختصاص فاعلهما بأن يكون من أهل القرية فلم يجز أخذ الأجرة على القضاء كالصلاة^(٣).

ونوقش: بأن هذا الدليل لا يصح إيراده هنا؛ لأنه خاص بالمنع من

(١) الذخيرة ٧٨/١٠ - ٧٩.

(٢) مغني المحتاج للشربيني ٣٨٩/٤.

(٣) الكافي لابن قدامة ٢٧٨/٤.

الاستئجار على القضاء، وهذا لا خلاف فيه، وإنما الكلام هنا عن الرزق، وهو جائز على أعمال القرب؛ لأنه ليس من باب المعاوضة، إنما هو من باب الإعانة على الطاعة.

كما استدلو بقياس القاضي على ولي اليتيم، فلا يجوز للقاضي أخذ الرزق من بيت المال على القضاء، إلا إذا كان فقيراً كالوصي يعمل في مال اليتيم، فكل منهما منتصباً لمعاملة الرعية بالأحظ لهم، فإن احتاج أخذ وإن استغنى ترك^(١).

ونوقش بأن القاضي فرع متردد بين أصليين، عامل الزكاة وناظر اليتيم، وإلحاقه بعامل الزكاة أولى لعموم الحاجة إلى القاضي وحصول المصلحة العامة به، وللأدلة الدالة على جواز الرزق مع الغنى^(٢).

كما ذكروا أن رزق القاضي يخرج من بيت المال وهو يصرف لحاجة المسلمين فإن كان غنياً، فلا حاجة له^(٣). ونوقش بأن الكثير من الأدلة وردت كما سبق تدل على جواز أخذ العامل للرزق مطلقاً غنياً كان أم فقيراً فالقاضي لا يأخذ الرزق لحاجته فقط وإنما يأخذ؛ لأنه حبس نفسه لمصلحة المسلمين، ولم يرد نص يخص الرزق بالعامل الفقير فقط دون الغني.

واستدلو أيضاً: بأن أخذ الرزق للقاضي إذا كان غنياً يقلل من مهابة القاضي والتعظيم له^(٤).

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ١٤٦/٣-١٤٧.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ١٤٦/٣-١٤٧.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ١٤/٧.

(٤) تبصرة الحكام لابن فرحون ٣٠/١، مواهب الجليل للخطاب ١٢٠/٦.

ونوقش بأن الأخذ من بيت المال لا يترتب عليه شيء مما ذكر في الدليل، وإنما قد يرد ذلك إذا كان ما يأخذه القاضي من الخصوم وليس من بيت المال فالقاضي إنما يأخذ الرزق من بيت المال، وبيت المال جهة عامة وأمواله مصروفة في مصالح المسلمين العامة، وهذا منها.

ولعل الراجح والعلم عند الله - جواز أخذ الرزق على القضاء من بيت المال وإن كان القاضي غنيا، لأن أدلة هذا القول صريحة في الدلالة على المطلوب، ومن ذلك حديث ابن السعدي حيث جاء نصا صريحا في جواز الأخذ مع الغنى، بل في استحباب ذلك، وما ورد من فعل أصحاب النبي ﷺ عموما والخلفاء الراشدين خصوصا حيث اتخذوا القضاء ورزقهم من بيت المال ووسعوا عليهم في ذلك كما تقدم. ولأن أخذ الرزق مع الغنى أعون في العمل وألزم للنصيحة من التارك، قال ابن حجر مبينا ذلك: أن الأخذ أعون في العمل وألزم للنصيحة من التارك، لأنه إن لم يأخذ كان عند نفسه متطوعا بالعمل فقد لا يجد من أخذ ركونا إلى أنه غير ملتزم بخلاف الذي يأخذ فإنه يكون مستشعرا بأن العمل واجب عليه، فيجد جده فيها^(١). وكما هو معلوم ينبغي للقاضي في حال القضاء أن يكون مرتاح البال خالي الذهن ليكون أو فق للصواب وإعطائه كفايته وكفاية من يعول من بيت المال يحقق ذلك الأمر. وأما المانعين فهي أدلة عقلية لا تنهض لمعارضة الأدلة النصية من السنة والأثر التي استدلت بها المجيزين.

المطلب الثاني: أخذ القاضي رزقه من المتخصصين؛

إذا تعذر رزق القاضي من بيت المال، إما لخلوه من المال أو لقلته أو

(١) فتح الباري لابن حجر ١٦٥/١٣.

لأي سبب آخر، فهل يجوز للقاضي في هذه الحالة أخذ الرزق على قضائه من الخصوم؟

لا بد قبل الجواب على هذا السؤال من معرفة حال القاضي، فالقاضي إما أن يكون غنياً أو فقيراً ففي حال الغنى اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على أن القاضي إذا كان له ما يكفيه وعياله فليس له أخذ شيء من المتداعيين^(١)، لأن الأخذ من الخصوم مع عدم الحاجة يعد من أكل أموال الناس بالباطل فلا يجوز، كما أن ذلك الأمر يورث تهمة في حق القاضي، ويؤدي إلى الميل في الحكم، ولأن عدم أخذ القاضي الرزق من الخصوم، أبلغ في المهابة وأدعى للنفوس إلى اعتقاد التعظيم والجلالة، وعليه فلا يجوز أخذ الرزق من الخصوم مع الكفاية^(٢).

قال في الحاوي: "فصل: وإذا تعذر رزق القاضي من بيت المال وأراد أن يرتزق من الخصوم فإن لم يقطعه النظر عن اكتساب المادة إما لغنائه بما يستجده وإما لقلّة المحاكمات التي لا تمنعه من الاكتساب لم يجز أن يرتزق من الخصوم"^(٣).

أما إذا كان القاضي فقيراً ليس له كفاية من ماله، فقد اختلف الفقهاء في

(١) روضة القضاة للسمناني ١/١٣٢، مواهب الجليل للحطاب ٦/١٢٠، الشرح الصغير للدريز ٤/١٩٢، الحاوي الكبير للماوردي ٢٠/٣٦٥، أدب القضاء لابن أبي السدم ص: ١٠١، فتح الباري لابن حجر ١٣/١٦١، المغني لابن قدامة ١٤/٩-١٠، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣/٤٦٢.

(٢) تبصرة الحكام ١/٢٩-٣٠، الشرح الصغير للدريز ٤/١٩٢، روضة الطالبين للنووي ١١/١٣٧-١٣٨.

(٣) الحاوي الكبير للماوردي ٢٠/٣٦٥.

أخذ القاضي الرزق من الخصوم فقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية وهو وجه عند الحنابلة^(١) إلى عدم جواز أخذ القاضي الرزق على القضاء من أعيان الخصوم مطلقاً.

قال في نهاية المحتاج: "ولا يجوز عقد الإجارة على القضاء ولا يرزق من خاص مال الإمام أو الآحاد"^(٢). واستدلوا على ذلك بأن أخذ الرزق على القضاء من أعيان الخصوم يورث تهمة في حق القاضي ويؤدي إلى الميل في الحكم، فيمنع ذلك سداً لذريعة أخذ الرشوة على الحكم، وما يترتب على ذلك من الميل والجور في الأحكام^(٣). ما سبق هو قول جمهور أهل العلم وقد ذهب بعض الشافعية^(٤)، وهو المشهور من المذهب عند الحنابلة^(٥) إلى جواز أخذ القاضي الرزق من أعيان الخصوم. كما قيده بعضهم بالضرورة كالماوردي رحمه الله قال في الحاوي: "وإذا تعذر رزق القاضي من بيت المال، وأراد أن يرتزق من الخصوم فإن لم يقطعه النظر عن اكتساب المادة إما لغنائه بما يستجده وإما لقلّة المحاكمات التي لا تمنعه من الاكتساب لم يجز أن يرتزق من الخصوم. وإن كان يقطعه النظر عن اكتساب المادة مع صدق الحاجة

(١) روضة القضاء للسمناني ١/١٣٢، الشرح الصغير للرددير ٤/١٩٢، روضة الطالبين للنووي ١١/١٣٧-١٣٨، نهاية المحتاج للرملي ٨/٢٥١، المغني ١٤/١٠، الفروع ٦/٤٣٩، المبدع ١٠/١٤.

(٢) نهاية المحتاج للرملي ٨/٢٥١.

(٣) روضة الطالبين للنووي ١١/١٣٧-١٣٨، مغني المحتاج للشريني ٤/٣٨٩.

(٤) الحاوي الكبير للماوردي ٢٠/٣٦٥-٣٦٦ وقد قيده الماوردي بثمانية شروط، أسنى المطالب ٤/٢٩٦.

(٥) أسنى المطالب ٤/٢٩٦، المغني لابن قدامة ١٤/١٠، شرح منتهى الإرادات ٣/٤٦٢.

جاز له الارتزاق منهم على ثمانية شروط. أحدها: أن يعلم به الخصمان قبل التحاكم إليه، فإن لم يعلم به إلا بعد الحكم لم يجز أن يرتزقهما. والثاني: أن يكون رزقه على الطالب والمطلوب ولا يأخذ من أحدهما فيصير به متهوما. والثالث: أن يكون عن إذن الإمام لتوجه الحق عليه فإن لم يأذن به الإمام لم يجز. والرابع: أن لا يجد الإمام متطوعا، فإن وجد متطوعا لم يجز. والخامس: أن يعجز الإمام عن دفع رزقه فإن قدر عليه لم يجز. والسادس: أن يكون ما يرتزقه من الخصوم غير مؤثر عليهم، ولا مضر بهم، فإن أضر بهم أو أثر عليهم لم يجز. والسابع: أن يستزيد على قدر حاجته فإن زاد عليها لم يجز. والثامن: أن يكون قدر المأخوذ مشهورا يتساوى فيه جميع الخصوم، وإن تفاضلوا في المطالبات؛ لأنه يأخذ على زمان النظر فلم تعتبر مقادير الحقوق. فإن فاضل بينهم فيه لم يجز إلا أن يتفاضلوا في الزمان فيجز. وفي مثل هذا معرة تدخل على جميع المسلمين " ثم وضع رحمه الله أن ذلك من باب الضرورات " ويجب على الإمام وكافة المسلمين أن تزال مع الإمكان إما بأن يتطوع منهم بالقضاء من يكون من أهله؟ وإما أن يقام لهذا بكفايته: لأنه لما كانت ولاية القضاء من فروض الكفايات، كان رزق القاضي بمثابة ولايته. فإن اجتمع أهل البلد، مع إعواز بيت المال على أن يجعلوا للقاضي من أموالهم رزقا دارا جاز، وكان أولى من أن يأخذه من أعيان الخصوم^(١). قال في أسنى المطالب: "ولمن لا رزق له فيه ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء، وكان عمله مما يقابل بالأجرة أن يقول للخصمين: لا أحكم بينكما إلا بأجرة أو برزق. بخلاف المتعين لا يجوز له ذلك"^(٢).

(١) الحاوي الكبير للماوردي ٣٦٥/٢٠-٣٦٦.

(٢) أسنى المطالب ٢٩٦/٤.

قال في المغني: "فإن لم يكن للقاضي رزق فقال للخصمين لا أقضي بينكما حتى تجعلا لي رزقا عليه جاز ويحتمل أن لا يجوز"^(١). واستدلوا لذلك بأن القاضي إذا لم يأخذ من الخصمين مع حاجته، أدى ذلك إلى تعطيل القضاء والفصل بين الناس والتعطيل يترتب عليه الكثير من المفساد، فأخذ القاضي للرزق من الخصمين إنما هو للضرورة والحاجة لئلا يتعطل القضاء، وبالتالي تضيع الحقوق، وتكثر الخصومات^(٢). كما استدلوا بقياس القضاء على التحكيم، فكما يجوز أخذ الرزق من الخصمين على التحكيم فكذلك يجوز على القضاء؛ لأن كلا منهما عمل مباح^(٣)، وكذا قياس القاضي على الوصي وأمين الحاكم، فكما أنه يجوز للوصي وأمين الحاكم الأكل من مال اليتيم بقدر الحاجة فكذلك القاضي؛ لأنه مع عدم الرزق من بيت المال لا يتعين عليه الحكم فجاز أخذ الرزق من الخصوم بقدر الحاجة^(٤).

ولعل الذي يترجح هو القول بعدم جواز أخذ الرزق من الخصمين، وأما حال الضرورة فلا ترفع الحكم الشرعي عن أصله بل يبقى على حرمة لأن القول بجواز أخذ الرزق من الخصوم يجعل الشره يدب في نفوس القضاة وهو وسيلة إلى الرشوة المحرمة، ونزاهة القاضي مقصد شرعي في القضاء ولأجل ذلك لم يجز له الحكم لنفسه ولا قرابته كما لا يجوز له أن يخص أحد الخصمين بسلام أو كلام حرصا على نزاهته وإيصال الحقوق إلى مستحقيها.

(١) المغني لابن قدامة ١٠/١٤.

(٢) الحاوي الكبير للماوردي ٣٦٥/٢٠، حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢٩٦/٤.

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم ١٤٦/٣، إعلام الموقعين ٢٣١/٤.

(٤) بدائع الفوائد لابن القيم ١٤٦/٣، إعلام الموقعين ٢٣١/٤.

المطلب الثالث: الاستئجار على القضاء:

نقل القرافي وابن قدامة اتفاق العلماء على عدم جواز أخذ الأجرة على القضاء^(١).

يقول ابن قدامة: "فأما الاستئجار عليه فلا يجوز قال عمر رضي الله عنه: لا ينبغي لقاضي المسلمين أن يأخذ على القضاء أجرا وهذا مذهب الشافعي ولا نعلم فيه خلافا" ^(٢).

ويقول القرافي: "القضاة يجوز أن يكون لهم أرزاق من بيت المال على القضاء إجماعا، ولا يجوز أن يستأجروا على القضاء إجماعا" ^(٣).
كما ذكر ذلك الاتفاق ابن حجر فقال: "واتفقوا على أنه لا يجوز الاستئجار عليه" ^(٤).

وبالرجوع إلى كتب أهل العلم نجد أن هذا هو قول جمهور الفقهاء من الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، وهو المذهب عند الشافعية^(٧)، وبه قال الحنابلة^(٨) وليس قول جميع أهل العلم فقد ذهب بعض الشافعية وهو وجه في مذهبهم^(٩) إلى

(١) الفروق ٥-٣/٣، الذخيرة ٧٩/١٠، المغني لابن قدامة ١٠/١٤.

(٢) المغني لابن قدامة ١٠/١٤.

(٣) الفروق ٥-٣/٣.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١٦١/١٣.

(٥) المبسوط للسرخي ١٠٢/١٦، حاشية ابن عابدين ٢٥٠/٥.

(٦) الذخيرة للقرافي ٧٩/١٠.

(٧) روضة الطالبين للنووي ١٨٨/٥، ١٣٦/١١.

(٨) المغني لابن قدامة ١٠/١٤، شرح منتهى الإرادات ٤٦٢/٣.

(٩) روضة الطالبين للنووي ١٣٧/١١، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ١٥٧/٦.

جواز الاستئجار على القضاء إذا عين ما يقضي به وعليه^(١)، وبه قال الظاهرية، وخصوه بالإمام فقط دون غيره^(٢).

قال الإمام النووي: "ولا يجوز عقد الإجارة على القضاء، وفي فتاوى القاضي حسين وجه أنه يجوز، والمذهب الأول، وبه قطع الجمهور"^(٣).

ويقول ابن حزم: " وإجارة الأمير من يقضي بين الناس مشاهرة جائزة"^(٤).

وقد استدلل الجمهور المانعون للاستئجار على القضاء بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: لا ينبغي لقاضي المسلمين أن يأخذ أجرا ولا صاحب مغنهم^(٥). كما استدلوا بقياس القضاء على الصلاة بجامع كون كل منهما قرابة يختص فاعله أن يكون من أهل القرية فلا يجوز الاستئجار عليه وبجامع كون كل منهما لا يعمل به الإنسان عن غيره، وإنما يقع عن نفسه^(٦)، ولأن القضاء عمل غير معلوم، يتعذر ضبطه، فلا يجوز الاستئجار عليه للجهالة^(٧)، ولأن أخذ الأجرة على القضاء يؤدي إلى دخول التهمة في الحكم

(١) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ١٥٧/٦.

(٢) المحلي لابن حزم ١٩٦/٨.

(٣) روضة الطالبين للنووي ١٣٧/١١.

(٤) المحلي لابن حزم ١٩٦/٨.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب البيوع و الأقضية، باب في القاضي يأخذ الرزق ٥٠٥/٦ (١٨٤٥)، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب البيوع، باب هل يؤخذ على القضاء رزق ٢٩٧/٨ (١٥٢٨١).

(٦) المغني لابن قدامة ١٠/١٤.

(٧) الذخيرة للقرافي ٧٩/١٠، المغني لابن قدامة ١٤/١٠.

بمعاوضة صاحب العوض، فيكون كمن أخذ رشوة على الحكم، وعليه فيمنع الاستتجار لذلك^(١).

واستدل المجيزين من الشافعية والظاهرية بأن الاستتجار على القضاء داخل في عموم أمره رضي الله عنه بالمؤاجرة فيجوز. وأن القاضي إذا عين ما يقضي به وعليه، انتفت الجهالة فيصح الاستتجار^(٢).

ولعل القول بمنع الاستتجار على القضاء أرجح لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول بل إنه قد نقل الإجماع والاتفاق بين العلماء على المنع من الاستتجار على القضاء. كما أن ما استدل به أصحاب القول الثاني عموم مخصوص بالأدلة الكثيرة على المنع من الاستتجار على القضاء، كما أن تحريم الاستتجار على القضاء ليس لوجود الجهالة في عقد الإجارة فقط بل لما سبق ذكره من أدلة الجمهور كأثر عمر^(٣).

المبحث الرابع: رزق القاضي في النظام السعودي؛

المهام التي يقوم بها القاضي تتعلق بحفظ أرواح الناس وأعراضهم وأموالهم وهذه الأمور لا تقدر بثمن أو بأجر فينبغي أن يوازن بين عمل القاضي وبين دخله مهما كان كبيراً، وقد أخذت القوانين الوضعية بهذا المبدأ حيث أن القاضي في انكلترا يتقاضى راتباً شهرياً مثل راتب الوزير، وكذلك لا يحق للحكومة تخفيض رواتبهم ولا مناقشة مخصصاتهم^(٣).

(١) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ١٠/٤، الفروق للقرافي ٣/٣.

(٢) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ١٥٧/٦.

(٣) انظر في ذلك: النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٩٠/أ و تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ فقد نصت المادة السابعة على أنه " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية من كتاب الله و سنة رسوله، و هما الحاكمان على هذا النظام و جميع أنظمة الدولة ".

ولقد حرصت نظم ودساتير الدول الحديثة على تمتع القضاة بضمانات وحصانة قضائية معنوية تتمثل في صيانة القاضي من العزل والنقل كما أنه حرصت على الضمانات المادية للقضاة.

والمملكة العربية السعودية تسئلهم مبادئ نظمها من مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها المستمدة من الكتاب الكريم والسنة النبوية^(١)، ولما كان القاضي محبوباً لمصالح الأمة فإن عليها رزقه وكفايته من بيت المال، وقد نص الفقهاء على وجوب كفاية القضاة كي لا تمتد أيديهم إلى أموال الناس، ولا تعوزهم الفاقة والحاجة إلى قبول الهدايا والرشاوى^(٢).

وقد مر النظام القضائي السعودي بالعديد من المراحل التي حدد فيها الضمانات المالية للقضاة وفقاً للظروف والمتغيرات في تلك المراحل فقد أصدر لأول مرة في ١٣٤٦/٢/٤ هـ نظام تشكيلات المحاكم، ثم أصدر نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي لسنة ١٣٥٧ هـ والذي أعيد إصداره في عام ١٣٧٢ هـ، ثم أصدر كادر القضاة لسنة ١٣٨٧ هـ بالمرسوم الملكي رقم م/١ وتاريخ ١٣٨٧/١/١٢ هـ، ثم صدر نظام القضاء رقم م/٦٤ بتاريخ

(١) نظام الحكم والإدارة في الإسلام لعلي منصور ص ٣٨٩.

(٢) المبسوط للسرخي ١٠٢/١٦، بدائع الصنائع ١٣/٧، تبصرة الحكام ٢٩/١-٣٠، القوانين الفقهية ص ٣٢٣، الحاوي الكبير ٣٦٤/٢٠، روضة الطالبين ١٣٧/١١-١٣٨، المغني ٩/١٤، كشاف القناع ٢٩٠/٦، المحلى ٤٣٥/٩، مراتب الإجماع ص ٥١، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥٧٦/٢٨.

١٤/٧/١٣٩٥هـ، وأخيراً صدر نظام القضاء الحديث بالمرسوم الملكي م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ^(١).

ولعلنا نقف في هذا المبحث على الضمانات المادية التي نص عليها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية الحديث في النقاط التالية:

أو لا: نصت المادة الأولى في نظام القضاء على استقلالية القضاء كما نصت المادة الثانية على أن الأصل عدم عزل القضاة إلا في الحالات المبينة في النظام، ولاشك أن هاتين المادتين وفرت ضماناً مالياً مهماً للقاضي وذلك من خلال عدم إمكانية عزل القضاة عن وظائفهم التي يعملون فيها، كما أنها وضحت أن القاضي مستقل قضائياً ومالياً فلا يمكن لأحد كائن من كان التأثير على ذلك الاستقلال القضائي والمالي، وتحقيقاً لذلك الاستقلال القضائي والمالي نصت المادة السابعة والأربعون على أن: "يجري التعيين والترقية في درجات السلك القضائي بأمر ملكي بناءً على قرار من المجلس الأعلى للقضاء يوضح فيه توافر الشروط النظامية في كل حالة على حدة. ويراعي المجلس في الترقية ترتيب الأقدمية المطلقة، وعند التساوي يقدم الأكفاء

(١) صدر نظام القضاء بالمرسوم الملكي م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ وقد اشتمل النظام على ٨ أبواب و ٨٥ مادة تضمنت تلك المواد المواضيع التالية : استقلال القضاء و ضماناته- المجلس الأعلى للقضاء - المحاكم و ولايتها - القضاة (تعيين القضاة و ترقيتهم - نقل القضاة و ندهم و إجازاتهم - واجبات القضاة - التفقيش على أعمال القضاة - تأديب القضاة - انتهاء خدمة القضاة) - وزارة العدل - كتابات العدل و كتاب العدل (كتابات العدل و اختصاصاتها - تعيين كتاب العدل و التفقيش عليهم - قوة الأوراق الصادرة عن كتاب العدل) - موظفو المحاكم و كتابات العدل - أحكام عامة و انتقالية. و سيكون في الملاحق صورة من ذلك النظام.

بموجب تقارير الكفاية، وعند التساوي أو انعدام تقارير الكفاية يقدم الأكبر سناً. ولا يجوز أن يرقى عضو السلك القضائي الخاضع للتفتيش إلا إذا كان قد جرى التفتيش عليه مرتين على الأقل في الدرجة المراد الترقية منها وثبت في التقريرين الأخيرين السابقين على الترقية أن درجة كفايته لا تقل عن المتوسط".

فالتعيين والترقية في السلك القضائي تتم بأمر ملكي، ومن المعلوم أن ذلك التعيين وتلك الترقية يترتب عليها مزايا مالية للقضاة، فالقضاة في المملكة مستقلون قضائياً ومالياً.

ثانياً: نصت المادة الثامنة والأربعون من نظام القضاء على أن: " تكون رواتب أعضاء السلك القضائي بجميع درجاتهم وفقاً لسلم الرواتب الخاص بهم " فمرتبات القضاة بجميع درجاتهم تخضع لسلم خاص صادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٨ وتاريخ ١٣٩٥/٥/٨ هـ وهو أعلى بكثير من سلم رواتب بقية الموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية المختلفة وهذا نوع من التمييز يختص به القضاة دون غيرهم لمكانتهم ونظرة المجتمع إليهم وحساسية مناصبهم، كما أنه صدر تعديل في ذلك السلم بعد صدور الأمر الملكي رقم أ/٢٢٧ وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦ هـ والذي بدأ العمل به اعتباراً من ١٤٢٦/٩/١ هـ.

وعند النظر في ذلك السلم نجد أن القضاة تبدأ رواتبهم الأساسية من (٨٩٧٠ ريال) وهو راتب الملازم القضائي وتنتهي بـ (٣٦٨٠٠ ريال) وهو راتب رئيس هيئة التمييز^(١).

(١) يلاحظ أنه و بعد صدور نظام القضاء عام ١٤٢٨ هـ لم يتم تحديث سلم الوظائف تبعاً لما جاء في النظام من درجات السلك القضائي وفي الملاحق السلم الخاص بأعضاء السلك القضائي.

كما أن العلاوة السنوية لقاضي ج هي (٥٤٥ ريال) ولقاضي ب (٥٩٠ ريال) ولقاضي أ (٦٢٥ ريال) ولوكيل محكمة ب (٦٧٠ ريال) ولوكيل محكمة أ (٧٢٥ ريال) ولرئيس محكمة ب (٧٨٠ ريال) ولرئيس محكمة أ (٨٠٥). وهذه الرواتب ولا شك أعلى من رواتب الكثير من موظفي الدولة.

ثالثاً: نصت المادة الرابعة والأربعون على أنه: "يمنح من يعين لأول مرة في السلك القضائي بدلاً يعادل راتب ثلاثة أشهر". وقد تعرضت هذه المادة لبطل التعيين الذي يتقاضاه من يعين لأول مرة في السلك القضائي ومقدار ذلك البديل هو راتب ثلاثة أشهر. وهذا بخلاف عامة الموظفين والذين يتقاضون راتب شهر فقط بدلاً للتعيين.

رابعاً: نصت المادة الخامسة والأربعون على أنه: "مع عدم الإخلال بما يقتضيه هذا النظام من أحكام يتمتع أعضاء السلك القضائي بالحقوق والضمانات المقررة في نظام الخدمة المدنية ونظام التقاعد، ويلتزمون بما نص عليه نظام الخدمة المدنية من واجبات لا تتعارض مع طبيعة الوظيفة القضائية". فقد تعرضت هذه المادة للمزايا المالية التي يتمتع به السلك القضائي في حال التقاعد وأيضاً في غيره من الحالات فينطبق على عضو السلك القضائي ما ينطبق في نظام الخدمة المدنية بشرط عدم التعرض مع طبيعة الوظيفة القضائية.

خامساً: نصت المادة التاسعة والأربعون على أنه: "لا يجوز نقل أعضاء السلك القضائي أو نديهم داخل السلك القضائي إلا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء. كما لا يجوز نقل أعضاء السلك القضائي أو نديهم أو إعارتهم خارج السلك القضائي إلا بأمر ملكي بناء على قرار من المجلس

الأعلى للقضاء تحدد فيه المكافأة المستحقة للقاضي المندوب أو المعار، وتكون مدة النذب أو الإعارة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى. على أنه يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء في الحالات الاستثنائية أن يندب أحد أعضاء السلك القضائي داخل السلك أو خارجه لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في العام الواحد". وقد وضحت هذه المادة أن صاحب الصلاحية في مدة النذب والإعارة هو المجلس الأعلى للقضاء كما وضحت أنه هو صاحب الصلاحية في تحديد المكافأة المستحقة للقاضي المندوب أو المعار وفي ذلك حفظ لحق القاضي المعار أو المنتدب.

سادسا: نصت المادة الحادية والخمسون على أنه: "لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة، أو أي وظيفة أو عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته. ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها". فلم يتح النظام للقاضي مزاولة أي عمل آخر غير العمل القضائي وقصره على العمل القضائي دون غيره من الأعمال سواء كانت تجارية أو غيرها إذا كانت تتعارض مع واجبات العمل القضائي.

سابعا: قضاة ديوان المظالم ينطبق عليهم ما ينطبق على قضاة المحاكم عموما فقد نص نظام ديوان المظالم^(١) في المادة الأولى على أن "ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرة بالملك، ويكون مقره مدينة الرياض ويتمتع قضاء الديوان وقضااته بالضمانات المنصوص عليها في نظام

(١) انظر في ذلك: نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ و تاريخ

القضاء، ويلتزمون بالواجبات المنصوص عليها فيه ". كما نصت المادة السادسة عشرة على أن " درجات قضاة الديوان هي الدرجات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويعاملون من حيث الرواتب والبدايات والمكافآت والمزايا معاملة نظرائهم في نظام القضاء ". وكذا المادة السابعة عشرة والتي نصت على أنه " يجرى تعيين قضاة الديوان، وترقيتهم، ونقلهم، وتدريبهم، وتدريبهم، وإعارتهم، والترخيص بإجازاتهم، والتفتيش عليهم، وتأديبهم، وعزلهم، وإنهاء خدماتهم، وفقاً للإجراءات المقررة في نظام القضاء".

• الخاتمة :

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

١ - الأرزاق أدخل في باب الإحسان، وأبعد عن باب المعاوضة، وأما الأجرة فهي أبعد من باب المسامحة، وأدخل في باب المكايسة، كما يجوز في الأرزاق الدفع والقطع والتقليل والتكثير والتغيير أما الإجارة فيجب فيها تسليم الأجرة بعينه من غير زيادة ولا نقص. بالإضافة إلى أن الأجرة في الإجازات تورث ويستحقها الوارث ويطالب بها، والأرزاق لا يستحقها الوارث ولا يطالب بها لأنها معروفة غير لازم لجهة معينة. كما أن الرزق يعطى فيه المعطى كفايته هو وعياله والأجرة يعطى ما يقع به التراضي، والأرزاق لا يشترط فيها ما يشترط في الأجرة من حيث تحديد مدة العمل ونوع العمل.

٢ - النبي ﷺ هو أول من فرض رزقا للقضاة وقد سار على ذلك من بعده الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم ومن بعدهم أئمة المسلمين في سائر العصور والأمصار.

٣- مجانية القضاء ميزة ينفرد بها القضاء الإسلامي من بين الأنظمة القضائية الأخرى ومن أهم ضمانات تلك المجانية تحمل الدولة الإسلامية لرواتب القضاة ومصاريف الدعاوى.

٤- اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على أنه يجوز للقاضي إن كان فقيراً محتاجاً أخذ الرزق من بيت المال، كما يجوز للقاضي على الرجاء من أقوال أهل العلم أخذ الرزق من بيت المال إذا كان غنياً.

٥- لا يجوز للقاضي أخذ الرزق من الخصمين، كما لا يجوز الاستئجار على القضاء على الصحيح من أقوال أهل العلم.

٦- ولاية القضاء تلقى عناية كبيرة من قبل الدولة السعودية ومن تلك العناية ما خصت به المملكة العربية السعودية القضاء من المزايا المالية التي انفرد بها السلك القضائي دون غيره من موظفي الدولة.

وفي الختام أحمد الله عز وجل أن يسر لي هذا البحث الذي بذلت فيه قصارى جهدي فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله ﷺ منه بريئان والحمد لله أولاً وآخر وظاهر وباطننا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

• الملاحق:

أولاً: نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ.

ثانياً: سلم رواتب القضاة بعد الزيادة بنسبة ١٥% المعتمدة بالأمر الملكي رقم (أ/٢٧٧) وتاريخ ١٦/٧/١٤٢٦هـ اعتباراً من ١/٩/١٤٢٦هـ.

أبحاث رزق القاضي في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي د/ أحمد بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم : ٣٠٣
وتاريخ : ١٤٢٨/٩/١٩ هـ

المملكة العربية السعودية
محكمة العدل
والقضاء

إن مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على المعاملة الواردة إليه ، المبنية على الأمر الملكي رقم (١٤ / ١)
وتاريخ ١٤٢٦ / ٢ / ٢٣ هـ ، القاضي بالموافقة من حيث المبدأ على الترتيبات التنظيمية
لاجهاز القضاء وفصل المنازعات ، والمرافق لها مشروع نظام القضاء ، ومشروع ديوان
المظالم ، ومشروع آلية العمل التنفيذية لها .
وبعد الاطلاع على الترتيبات التنظيمية المشار إليها .
وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٢٩٤) وتاريخ ١٤٢٧ / ٧ / ١١ هـ ، ورقم
(٢٥٩) وتاريخ ١٤٢٨ / ٦ / ٢٢ هـ ، المعدين في هيئة الخبراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٤ / ١١) وتاريخ ١٤٢٨ / ٤ / ٣٠ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٩٥) وتاريخ
١٤٢٨ / ٩ / ١٩ هـ .

يقرر ما يلي

- ١ - الموافقة على نظام القضاء ، ونظام ديوان المظالم ، بحسب صيغتهما المرافقتين .
 - ٢ - الموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ، بحسب الصيغة المرافقة .
- وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، سيصدر مرافقة لهذا .

التوقيع

رئيس مجلس الوزراء

تتمة الإعلان



الرقم : م / ٧٨

التاريخ : ١٤٢٨/٩/١٩ هـ

بمعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي
رقم (٩٠ / ١) وتاريخ ١٤١٢ / ٨ / ٢٧ هـ .

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم
(١٣ / ١) وتاريخ ١٤١٤ / ٣ / ٣ هـ .

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمر الملكي
رقم (٩١ / ١) وتاريخ ١٤١٢ / ٨ / ٢٧ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٤ / ١١) وتاريخ
١٤٢٨ / ٤ / ٣٠ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) وتاريخ ١٤٢٨ / ٩ / ١٩ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام القضاء ، ونظام ديوان المظالم ، بحسب صيغتهما المرافقتين .
ثانياً : الموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ، ونظام ديوان المظالم ،
بحسب الصيغة المرافقة .

ثالثاً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ
مرسومنا هذا .

التوقيع

عبدالله بن عبدالعزيز

المملكه العربيه السعوديه
ديوان رئاسته مجلس الوزراء

٢) نسخة من الرسوم الملكي الكريم رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ القاضي بالمصادقة على ذلك .
وأرجو التكرم بالأمر بإكمال اللازم بموجبه .. وتقبلوا سموكم خالص تحياتي وتقديري

عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الصادر : ٤٢١٢٢ / ب
تاريخ الصادر : ٢٠ / ٩ / ١٤٢٨ هـ
المرفقات : ٧٠ لفة

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

برقية

صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

[illegible]

أبعث لسموكم الكريم طيه ما يلي :-

(١) نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ القاضي بما يلي :-

أولاً: الموافقة على نظام القضاء ونظام ديوان المظالم بحسب صيغتهما المرفقتين بالقرار .
ثانياً : الموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم بحسب الصيغة المرفقة بالقرار .

أبحاث رزق القاضي في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي د/ أحمد بن صالح

<p>(١١٢)</p> <p>بسم الله</p> <p>(الباب الثاني)</p> <p>المجلس الأعلى للقضاء</p> <p>(المادة الخامسة)</p> <p>يؤلف للمجلس الأعلى للقضاء من رئيس يسمى بأمر ملكي، وعضرة أعضاء على النحو الآتي:</p> <p>١ - رئيس للمحكمة العليا.</p> <p>ب - أربعة قضاة مختارين بمرجع رئيس محكمة استئناف، يسمون بأمر ملكي.</p> <p>ج - وكيل وزارة العدل.</p> <p>د - رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام.</p> <p>هـ - ثلاثة أعضاء يتوزعون بينهم ما يخطر في فاني استئناف، يسمون بأمر ملكي.</p> <p>وتكون مدة رئيس المجلس، والأعضاء للمخصوص عليهم في الفقرة (ب) و (ج) أربع سنوات قابلة للتجديد.</p> <p>(المادة السادسة)</p> <p>وتنوب المجلس الأعلى للقضاء - بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى المنبئة في هذا النظام - ما يلي:</p> <p>١ - النظر في شؤون القضاة المهنية، من تعيين وترقية وتأييد ونسب وإعارة وإعزيب ونقل وإجازة وإنهاء خدمة وغير ذلك، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة، وذلك بما يقتضيه استقلال القضاء.</p> <p>ب - إصدار التوجيهات المتعلقة بشؤون القضاة المهنية بعد موافقة ذلك عليها.</p>	<p>(١١١)</p> <p>بسم الله الرحمن الرحيم</p> <p>نظام القضاء</p> <p>(الباب الأول)</p> <p>استقلال القضاء وخدماته</p> <p>(المادة الأولى)</p> <p>القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة الفرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء.</p> <p>(المادة الثانية)</p> <p>القضاة خير معين للمعزول إلا في الحالات المبينة في هذا النظام.</p> <p>(المادة الثالثة)</p> <p>مع عدم الإخلال بحكم المادة (الثامنة والأربعين) من هذا النظام، لا يتدخل القضاة في وظائف أخرى إلا برضاهم أو بسبب ترقيتهم ووفقاً لقواعد هذا النظام.</p> <p>(المادة الرابعة)</p> <p>مع عدم الإخلال بحكم المادة (الثامنة والخمسين) من هذا النظام، لا يجوز مضايقة القضاة - بسبب أعمال وقضايتهم - إلا وفق القيود والقواعد الخاصة بتأميهم.</p>
---	---

<p>(١١٤)</p> <p>بسم الله</p> <p>(المادة الثامنة)</p> <p>١ - يكون للمجلس الأعلى للقضاء هيئة خاصة به تصدر وفق القواعد المنبئة لصدر للهيئة العامة للدولة.</p> <p>٢ - يكون للمجلس الأعلى للقضاء هيئة عامة، ويختار المجلس الأمين العام من بين القضاة.</p> <p>٣ - يعين في المجلس العدد الكافي من الجالدين والقيمين والإداريين، والمجلس يقول منه الاستقالة بمن يري الاستقالة به، ويضرب عليهم رئيس المجلس.</p> <p>٤ - يصدر للمجلس لجنة داخلية تنظم أعماله ومهامه.</p>	<p>(١١٣)</p> <p>بسم الله</p> <p>ج - إصدار لجنة للتفتيش القضائي.</p> <p>د - إنشاء محاكم وفق الأسماء للمخصوص عليها في المادة (الثامنة) من هذا النظام، أو دمجها أو إلغائها، وتحديد اختصاصها للكناني والنوعي بما لا يتعارض مع حكم المادة (الخامسة والعشرين) من هذا النظام، وتأييد التوائف فيها.</p> <p>هـ - الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم في الحدود المبينة في هذا النظام.</p> <p>و - تسمية رؤساء محاكم الاستئناف ومساعدتهم من بين قضاة محاكم الاستئناف، ورؤساء محاكم الدرجة الأولى ومساعدتهم.</p> <p>ز - إصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعدتهم.</p> <p>ح - إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وإجراءات وضوابط ترقيتهم للدراسة.</p> <p>ط - تنظيم أعمال للزمين للقضاة.</p> <p>ي - تحديد الأعمال القضائية التي تطلبها المظوبة لأجل الدرجات القضائية.</p> <p>ك - رفع ما يراه من المقترحات ذات الصلة بالاختصاصات المقررة له.</p> <p>ل - إعداد تقرير شامل في نهاية كل عام يتضمن الإنجازات التي تحققت وللمعوقات ومقترحاته بشأنها ورفعها إلى ذلك.</p> <p>(المادة السابعة)</p> <p>ينعقد للمجلس الأعلى للقضاء - برئاسة رئيسه - مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون انعقاده تكليفاً بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته بأغلبية المجلس. وفي حالة غياب رئيس المجلس يحل محله وليس للمحكمة العليا.</p>
---	---

نظام القضاة	نظام القضاة
(١١٦)	(١١٦)
الفصل الثاني	الفصل الثاني
المحكمة العليا	المحكمة العليا
(المادة العاشرة)	(المادة العاشرة)
١ - يكون مقر المحكمة العليا مدينة الرياض .	١ - يكون مقر المحكمة العليا مدينة الرياض .
٢ - يسمى رئيس المحكمة العليا باسم ملكي ، وتكون مراحته برتبة وزير ولا تقبل خدمته إلا باسم ملكي ، ويشترط أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة لدرجة رئيس محكمة استئناف ، وعند غياب نائبه يتوب عنه ائتم رؤساء وموثر المحكمة العليا .	٢ - يسمى رئيس المحكمة العليا باسم ملكي ، وتكون مراحته برتبة وزير ولا تقبل خدمته إلا باسم ملكي ، ويشترط أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة لدرجة رئيس محكمة استئناف ، وعند غياب نائبه يتوب عنه ائتم رؤساء وموثر المحكمة العليا .
٣ - تؤلف المحكمة العليا من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف ، وتكون نسبة الأعضاء باسم ملكي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاة .	٣ - تؤلف المحكمة العليا من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف ، وتكون نسبة الأعضاء باسم ملكي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاة .
٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (الثالثة عشرة) من هذا النظام تبين المحكمة العليا اختصاصاتها من خلال موثرات متخصصة بحسب الحاجة ، تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة ، باستثناء المحكمة الجزائية التي تتألف في الأحكام الصادرة بالقتل أو الفسخ أو العزيم أو القصاص في النفس أو فيما دونها ، فهناك تؤلف من خمسة قضاة ، ويكون لكل دائرة رئيس .	٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (الثالثة عشرة) من هذا النظام تبين المحكمة العليا اختصاصاتها من خلال موثرات متخصصة بحسب الحاجة ، تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة ، باستثناء المحكمة الجزائية التي تتألف في الأحكام الصادرة بالقتل أو الفسخ أو العزيم أو القصاص في النفس أو فيما دونها ، فهناك تؤلف من خمسة قضاة ، ويكون لكل دائرة رئيس .
٥ - تكون نسبة رئيس كل دائرة من موثرات المحكمة العليا وأعضائها يتفرع من المجلس الأعلى للقضاة بناءً على اقتراح رئيس المحكمة العليا .	٥ - تكون نسبة رئيس كل دائرة من موثرات المحكمة العليا وأعضائها يتفرع من المجلس الأعلى للقضاة بناءً على اقتراح رئيس المحكمة العليا .
٦ - يكون في المحكمة العليا عدد كاف من الدوائر من باحثين وفنيين وأطباء وكاتب وصحفيين وغيرهم بحسب الحاجة .	٦ - يكون في المحكمة العليا عدد كاف من الدوائر من باحثين وفنيين وأطباء وكاتب وصحفيين وغيرهم بحسب الحاجة .

نظام القضاة	نظام القضاة
(١١٦)	(١١٦)
(الباب الثالث)	(الباب الثالث)
للمحاكم وولايتها	للمحاكم وولايتها
الفصل الأول	الفصل الأول
ترتيب للمحاكم	ترتيب للمحاكم
(المادة التاسعة)	(المادة التاسعة)
تكون للمحاكم مما يلي :	تكون للمحاكم مما يلي :
١ - المحكمة العليا .	١ - المحكمة العليا .
٢ - محاكم الاستئناف .	٢ - محاكم الاستئناف .
٣ - محاكم الدرجة الأولى ، وهي :	٣ - محاكم الدرجة الأولى ، وهي :
أ - للمحاكم العامة .	أ - للمحاكم العامة .
ب - للمحاكم الجزائية .	ب - للمحاكم الجزائية .
ج - للمحاكم الأحوال الشخصية .	ج - للمحاكم الأحوال الشخصية .
د - للمحاكم التجارية .	د - للمحاكم التجارية .
هـ - للمحاكم العسكرية .	هـ - للمحاكم العسكرية .
وتختص كل منها بالمسائل التي ترفع إليها طبقاً لهذا النظام ، وتظام للراجمات الشرعية (١) ، وتظام للإجراءات الجزائية (٢) ، ويجوز للمجلس الأعلى للقضاة إصدار محاكم متخصصة لتلبي بعد موافقة الملك .	وتختص كل منها بالمسائل التي ترفع إليها طبقاً لهذا النظام ، وتظام للراجمات الشرعية (١) ، وتظام للإجراءات الجزائية (٢) ، ويجوز للمجلس الأعلى للقضاة إصدار محاكم متخصصة لتلبي بعد موافقة الملك .
(١) - صدر عن المجلس الأعلى للقضاة بتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٠هـ .	(١) - صدر عن المجلس الأعلى للقضاة بتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٠هـ .
(٢) - صدر عن المجلس الأعلى للقضاة بتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٠هـ .	(٢) - صدر عن المجلس الأعلى للقضاة بتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٠هـ .

نظام القضاة	نظام القضاة
(١١٦)	(١١٦)
(المادة الثالثة عشرة)	(المادة الثالثة عشرة)
١ - يكون للمحكمة العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وأعضائها جميع قضاتها .	١ - يكون للمحكمة العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وأعضائها جميع قضاتها .
٢ - تتولى الهيئة العامة للمحكمة العليا ما يلي :	٢ - تتولى الهيئة العامة للمحكمة العليا ما يلي :
أ - تقرر مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء .	أ - تقرر مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء .
ب - تشكر في المسائل التي يخص هذا النظام - أو غيره من الأنظمة - على تقريها من الهيئة العامة .	ب - تشكر في المسائل التي يخص هذا النظام - أو غيره من الأنظمة - على تقريها من الهيئة العامة .
٣ - لا يكون انعقاد الهيئة العامة نظامياً إلا إذا حضره ثلث أعضائها على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من يتوب عنه .	٣ - لا يكون انعقاد الهيئة العامة نظامياً إلا إذا حضره ثلث أعضائها على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من يتوب عنه .
٤ - تصدر قرارات الهيئة العامة بالأغلبية للأعضاء الحاضرين ، فإن تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة ، وتعد قراراتها نهائية .	٤ - تصدر قرارات الهيئة العامة بالأغلبية للأعضاء الحاضرين ، فإن تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة ، وتعد قراراتها نهائية .
(المادة الرابعة عشرة)	(المادة الرابعة عشرة)
إذا رأت إحدى موثرات المحكمة العليا - في شأن قضية تنظرها - العدول من مبدأ سبق أن أخذت به أو لفتت به دائرة أخرى في المحكمة نفسها في قضايا سابقة ، أو رأت إحدى موثرات محكمة الاستئناف العدول من مبدأ سبق أن أخذت به إحدى موثرات المحكمة العليا في قضايا سابقة ، فيراجع الأمر إلى رئيس المحكمة العليا لإحالاته إلى الهيئة العامة للمحكمة العليا للفصل فيه .	إذا رأت إحدى موثرات المحكمة العليا - في شأن قضية تنظرها - العدول من مبدأ سبق أن أخذت به أو لفتت به دائرة أخرى في المحكمة نفسها في قضايا سابقة ، أو رأت إحدى موثرات محكمة الاستئناف العدول من مبدأ سبق أن أخذت به إحدى موثرات المحكمة العليا في قضايا سابقة ، فيراجع الأمر إلى رئيس المحكمة العليا لإحالاته إلى الهيئة العامة للمحكمة العليا للفصل فيه .

نظام القضاة	نظام القضاة
(١١٦)	(١١٦)
(المادة الحادية عشرة)	(المادة الحادية عشرة)
تتولى المحكمة العليا - بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام الراجمات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام ، وذلك في الاختصاصات الآتية :	تتولى المحكمة العليا - بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام الراجمات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام ، وذلك في الاختصاصات الآتية :
١ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف ، بالقتل أو الفسخ أو العزيم أو القصاص في النفس أو فيما دونها .	١ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف ، بالقتل أو الفسخ أو العزيم أو القصاص في النفس أو فيما دونها .
٢ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف ، المتعلقة بأشخاص لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنشائية ونحوها ، وذلك دون أن تتناول وتفتح القضايا ، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي :	٢ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف ، المتعلقة بأشخاص لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنشائية ونحوها ، وذلك دون أن تتناول وتفتح القضايا ، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي :
أ - مخالفة أحكام الشرعية الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها .	أ - مخالفة أحكام الشرعية الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها .
ب - صدور الحكم من محكمة غير مشككاً عليها طبقاً لما نص عليه في هذا النظام وغيره من الأنظمة .	ب - صدور الحكم من محكمة غير مشككاً عليها طبقاً لما نص عليه في هذا النظام وغيره من الأنظمة .
ج - صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة .	ج - صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة .
د - خطأ في تكليف الواقعة أو وصفها وصفاً غير سليم .	د - خطأ في تكليف الواقعة أو وصفها وصفاً غير سليم .
(المادة الثانية عشرة)	(المادة الثانية عشرة)
تحدد كل دائرة من موثرات المحكمة العليا برئاسة رئيسها وبحضور جميع أعضائها ، فإن غاب بعضهم أو قام به مانع كلف رئيس المحكمة العليا بدلاً عنه أحد أعضاء الدوائر الأخرى في المحكمة .	تحدد كل دائرة من موثرات المحكمة العليا برئاسة رئيسها وبحضور جميع أعضائها ، فإن غاب بعضهم أو قام به مانع كلف رئيس المحكمة العليا بدلاً عنه أحد أعضاء الدوائر الأخرى في المحكمة .

<p>(٢٠) نظام القضاة</p> <p style="text-align: center;">(المادة السابعة عشرة)</p> <p>تتولى محاكم الاستئناف النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى . وتلك بعد سماع أفراد الخصوم ، وفق الإجراءات المقررة في نظام الإجراءات الجزائية .</p> <p style="text-align: center;">الفصل الرابع</p> <p style="text-align: center;">محاكم الدرجة الأولى</p> <p style="text-align: center;">(المادة الثامنة عشرة)</p> <p>لنظام محاكم الدرجة الأولى في المناطق والمحافظات والراكز بحسب الحاجة .</p> <p style="text-align: center;">(المادة التاسعة عشرة)</p> <p>تؤلف للمحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة ، يكون من بينها دوائر التنفيذ والإبلاغات الإنشائية وما في حكمها - خارجة عن اختصاصات المحاكم الأخرى وكتابات العمل - لتفصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن الخسائر للخصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية ، وتكون كل دائرة فيها من قضاة أو ثلاثة قضاة ، وفق ما يحدده لمجلس الأعلى للقضاة .</p>	<p>(١٩) نظام القضاة</p> <p style="text-align: center;">الفصل الثالث</p> <p style="text-align: center;">محاكم الاستئناف</p> <p style="text-align: center;">(المادة الخامسة عشرة)</p> <p>١ - يكون في كل منطقة محكمة استئناف أو أكثر ، وتباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة ، تؤلف كل دائرة منها من ثلاث قضاة ، باستثناء الدائرة الجزائية التي تتلخص في قضايا القتل والسطو والرجم والخصاص في النفس أو فيما دونها فتؤلف من خمسة قضاة ، ولا تقل درجة القاضي في محكمة الاستئناف من درجة قاضي استئناف ، ويكون لكل دائرة رئيس .</p> <p>٢ - يجوز إنشاء دائرة استئناف متخصصة أو أكثر في المحافظات التابعة للمنطقة التي فيها محكمة استئناف .</p> <p>٣ - يسمى رئيس كل دائرة وأعضاؤها بقرار من رئيس محكمة الاستئناف . ويتولى رئيس المحكمة - أو من ينوبه من أعضاء المحكمة - رئاسة الدائرة عند غياب رئيسها .</p> <p style="text-align: center;">(المادة السادسة عشرة)</p> <p>دوائر محاكم الاستئناف هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١ - الدوائر الحقوقية . ٢ - الدوائر الجزائية . ٣ - دوائر الأحوال الشخصية . ٤ - الدوائر التجارية . ٥ - الدوائر العمالية .
<p>(٢٢) نظام القضاة</p> <p style="text-align: center;">(المادة الثالثة والعشرون)</p> <p>تؤلف للمحاكم العامة في المحافظات أو لراكز من دائرة أو أكثر ، وتكون كل دائرة من قاضي فرد أو أكثر ، وفق ما يحدده لمجلس الأعلى للقضاة . ويجوز إنشاء دوائر متخصصة جزائية وتجارية وصناعية وأحوال شخصية في المحاكم العامة الواقعة في الراكز والمحافظات التي لم تنشأ فيها محاكم متخصصة ، متى دعت الحاجة إلى ذلك ، ويكون لهذه الدوائر اختصاصات المحاكم المتخصصة .</p> <p>ويحدد المجلس الأعلى للقضاة القضايا التي تختص بنظرها المحكمة العامة لكونه من قاضي فرد .</p> <p style="text-align: center;">(المادة الرابعة والعشرون)</p> <p>يسمى رئيس كل دائرة وأعضاؤها أو قاضيها بقرار من رئيس المحكمة . ويتولى رئيس المحكمة - أو من ينوبه من أعضاء المحكمة - رئاسة الدائرة عند غياب رئيسها .</p>	<p>(٢١) نظام القضاة</p> <p style="text-align: center;">(المادة العشرون)</p> <p>تؤلف للمحاكم الجزائية من دوائر متخصصة هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١ - دوائر قضايا القصاص والخصوم . ب - دوائر القضايا التحضيرية . ج - دوائر قضايا الأحداث . <p>وتشغل كل دائرة من ثلاثة قضاة ، باستثناء القضايا التي يحددها لمجلس الأعلى للقضاة لينظرها قاضي فرد .</p> <p style="text-align: center;">(المادة الحادية والعشرون)</p> <p>تؤلف محكمة الأحوال الشخصية من دائرة أو أكثر ، وتكون كل دائرة من قاضي فرد أو أكثر ، وفق ما يحدده لمجلس الأعلى للقضاة . ويجوز أن يكون من بينها دوائر متخصصة بحسب الحاجة .</p> <p style="text-align: center;">(المادة الثانية والعشرون)</p> <p>تؤلف للمحاكم التجارية والمحكمة العمالية من دوائر متخصصة ، وتكون كل دائرة من قاضي فرد أو أكثر ، وفق ما يحدده لمجلس الأعلى للقضاة .</p>

٢٢١	نظام هيئة
(المادة السابعة والعشرون)	
<p>إنما رغبت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم المختصة لهذا النظام وإمام إحدى محاكم ميون للسلام أو أي جهة أخرى تختص بالفصل في بعض المنازعات ولم تتدخل إحداها من تلقاها أو تخلت كليهما : أرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى لجنة الفصل في المنازعات الاختصاص في المجلس الأعلى للقضاء . وتؤلف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء : عضو من المحصة العليا يختاره ورئيس المحكمة . وعضو من ميون للسلام أو الجهة الأخرى يختاره ورئيس الميوان أو رئيس الجهة . حسب الأحوال . وعضو من القضاة للتقارب من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يختاره رئيس المجلس ويكون رئيساً لهذه اللجنة . كما تختص هذه اللجنة بالفصل في النزاع الذي ينشأ في شأن تنفيذ حكمين شهادتين متناقضتين ، أحدهما صادر من إحدى المحاكم المختصة لهذا النظام والأخر من إحدى محاكم ميون للسلام أو جهة الأخرى .</p>	
(المادة الثامنة والعشرون)	
<p>يرفع الطلب في الأحوال المبينة في المادة (السابعة والعشرين) من هذا النظام بصيغة تقدم إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء تتضمن : صلاة على الهيئات العامة المختلفة باسماء الخصوم وصفاتهم وأماكن إقامتهم وموضوع الطلب . - بياناً كافياً عن الدعوى التي وقع في شأنها النزاع أو التخلي أو النزاع الذي تنشأ في شأن حكمين نهائيتين متناقضتين . وعلى الطالب أن يرفع مع هذه الصحيفة صورة منها يحرر عند الخصوم مع المستندات التي تؤيد طلبه . - ويعين رئيس لجنة الفصل في المنازعات الاختصاص أحد أعضائها لتعيين الدعوى وتحياتها للمرافعة . وعلى الأمانة إعلام الخصوم بصورة من الصحيفة مع توكيلهم بالحضور في الجلسة التي تحدد لتعيين الدعوى . وبعد تعيين الدعوى تعرض على رئيس اللجنة لتعيين جلسة أمام اللجنة للمرافعة في موضوعها .</p>	

٢٢٢	نظام هيئة
الفصل الخامس	
ولاية المحاكم	
(المادة الخامسة والعشرون)	
<p>دون إخلال بما يقتضي به نظام ميون للسلام . تختص المحاكم بالفصل في جميع القضايا . وفق قواعد اختصاص المحاكم المبينة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية .</p>	
(المادة السادسة والعشرون)	
<p>١ - في غير القضايا التي يقتضي النظر فيها الوقوف على محل النزاع . لا يجوز أن تعدل المحاكم جلساتها في غير مآزرها . ومع ذلك يجوز - عند الاقتضاء - أن تعدل المحاكم جلساتها في غير مآزرها ولو خارج موائل اختصاصاتها بقرار من المجلس الأعلى للقضاء .</p> <p>٢ - عند الاقتضاء يكلف المجلس الأعلى للقضاء بقرار يصدر - مائة أو أكثر لنظر القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين . وتصدر لائحة بقرار من المجلس تنظم أعمال هذه المائدة وتحدد اختصاصها المكاني والوحي .</p>	

٢٢٣	نظام هيئة
(الباب الرابع)	
القضاة	
(الفصل الأول)	
تعيين القضاة وترقيتهم	
(المادة الحادية والثلاثون)	
<p>يشترط فيما يلي بولتي القضاء :</p> <p>١ - أن يكون سعودي الجنسية بالأصل .</p> <p>ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك .</p> <p>ج - أن يكون ملتزماً بالإحلية الكاملة للقضاء بحسب ما نص عليه شرعاً .</p> <p>د - أن يكون حاصل على شهادة إحدى كليات الشريعة أو شهادته أخرى معادلة لها . بشرط أن ينتج في الحالة الأخيرة في امتحان خاص يعده المجلس الأعلى للقضاء .</p> <p>هـ - ألا تقل سنه عن أربعين سنة (إذا كان تعيينه في درجة قاضي استئناف) وعن اثنين وعشرين سنة (إذا كان تعيينه في إحدى درجات السلك القضائي الأخرى) .</p> <p>و - ألا يكون محكوماً عليه بجريمة مخلة بالدين أو الشرف ، أو صدر في حقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة ، ولو كان قد رد إليه اعتباره .</p>	

٢٢٤	نظام هيئة
(المادة التاسعة والعشرون)	
<p>يترتب على رفع الطلب إلى اللجنة المشار إليها في المادة (السابعة والعشرين) من هذا النظام وقف السير في الدعوى لتقديم في شأنها الطلب . وإذا قدم الطلب بعد الحكم في الدعوى لرئيس لجنة الفصل في المنازعات الاختصاص أن يارر بوقف تنفيذ الحكمين المتعارضين أو أحدهما .</p>	
(المادة الثلاثون)	
<p>يصدر قرار لجنة الفصل في المنازعات الاختصاص بالأغلبية . ويكون غير قابل للاعتراض .</p>	

أبحاث رزق القاضي في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي د/ أحمد بن صالح

<p>(٢٨)  <u>نظم العدد</u></p> <p>(المادة الخامسة والثلاثون)</p> <p>يشترط فيمن يشغل درجة قاضي (ب) أن يكون قد قضى ستة على الأقل في درجة قاضي (ج) ، أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة مدة أربع سنوات على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة مدة أربع سنوات على الأقل ، أو يكون حاصلاً على شهادة للتدريس من المعهد العالي للقضاء ، أو من إحدى كليات الشريعة في المملكة في تخصص الفقه أو أصوله ، أو يكون حاصلاً على دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة من يحظون شهادة إحدى كليات الشريعة في المملكة بتقدير عام لا يقل عن (جيد) وبشأنه لا يقل عن (جيد جداً) في الفقه وأصوله .</p> <p>(المادة السادسة والثلاثون)</p> <p>يشترط فيمن يشغل درجة قاضي (أ) أن يكون قد قضى أربع سنوات على الأقل في درجة قاضي (ب) أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة مدة عامين سنوات على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة مدة عامين سنوات على الأقل ، أو يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء أو من إحدى كليات الشريعة في المملكة في تخصص الفقه أو أصوله .</p>	<p>(٢٧)  <u>نظم العدد</u></p> <p>(المادة الثانية والثلاثون)</p> <p>درجات السلك القضائي هي :</p> <p>ملازم قضائي ، قاضي (ج) ، قاضي (ب) ، قاضي (أ) ، وكيل محكمة (ب) ، وكيل محكمة (أ) ، رئيس محكمة (ب) ، رئيس محكمة (أ) ، قاضي استئناف ، رئيس محكمة استئناف ، رئيس للمحكمة العليا ، ويجري شأنه هذه الدرجات طبقاً لأحكام هذا النظام .</p> <p>(المادة الثالثة والثلاثون)</p> <p>بشروط فيمن يشغل درجة ملازم قضائي - بالإضافة إلى ما ورد في المادة (الحادية والثلاثين) من هذا النظام - أن يكون قد حصل على الشهادة الجامعية بتقدير عام لا يقل عن (جيد) وبتقدير لا يقل عن (جيد جداً) في الفقه وأصوله .</p> <p>(المادة الرابعة والثلاثون)</p> <p>يشترط فيمن يشغل درجة قاضي (ج) أن يكون قد قضى في درجة ملازم قضائي ثلاث سنوات على الأقل .</p>
<p>(٢٠٠)  <u>نظم العدد</u></p> <p>(المادة الأربعون)</p> <p>يشترط فيمن يشغل درجة رئيس محكمة (أ) أن يكون قد قضى ستين على الأقل في درجة رئيس محكمة (ب) أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة مدة سبع عشرة سنة على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة مدة سبع عشرة سنة على الأقل .</p> <p>(المادة الحادية والأربعون)</p> <p>بشروط فيمن يشغل درجة قاضي استئناف أن يكون قد قضى ستين على الأقل في درجة رئيس محكمة (أ) ، أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة مدة تسع عشرة سنة على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة مدة تسع عشرة سنة على الأقل .</p> <p>(المادة الثانية والأربعون)</p> <p>يشترط فيمن يشغل درجة رئيس محكمة استئناف أن يكون قد قضى ستين على الأقل في درجة قاضي استئناف .</p> <p>(المادة الثالثة والأربعون)</p> <p>لقد شهادة للتدريس والدبلوم للتخصص عليها في هذا النظام معاملة لخدمة أربع سنوات في أعمال قضائية نظيرة ، ولقد شهادة الدكتوراه للتخصص عليها في هذا النظام معاملة لخدمة ست سنوات في أعمال قضائية نظيرة .</p>	<p>(٢٩)  <u>نظم العدد</u></p> <p>(المادة السابعة والثلاثون)</p> <p>يشترط فيمن يشغل درجة وكيل محكمة (ب) أن يكون قد قضى ثلاث سنوات على الأقل في درجة قاضي (أ) ، أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة مدة إحدى عشرة سنة على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة مدة إحدى عشرة سنة على الأقل .</p> <p>(المادة الثامنة والثلاثون)</p> <p>بشروط فيمن يشغل درجة وكيل محكمة (أ) أن يكون قد قضى ستين على الأقل في درجة وكيل محكمة (ب) ، أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة مدة ثلاث عشرة سنة على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة مدة ثلاث عشرة سنة على الأقل .</p> <p>(المادة التاسعة والثلاثون)</p> <p>بشروط فيمن يشغل درجة رئيس محكمة (ب) أن يكون قد قضى ستين على الأقل في درجة وكيل محكمة (أ) أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة لمدة خمس عشرة سنة على الأقل ، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالملكة لمدة خمس عشرة سنة على الأقل .</p>

<p>(٢٢) <input checked="" type="checkbox"/> نظم هذه</p> <p>(المادة السابعة والأربعون)</p> <p>يجري فتعين والتربية في درجات السلك القضائي بأمر ملكي بناءً على قرار من المجلس الأعلى للقضاء يوضح فيه توافر الشروط النظامية في كل حالة على حدة . ويراعى للمجلس في الترقية ترتيب الأقدمية للطلقة ، وعند التساوي يقدم الأكبر سناً . بموجب تقارير الكلية ، وعند التساوي أو انعدام التقارير الكلية يقدم الأكبر سناً . ولا يجوز أن يرقي عضو السلك القضائي الخاضع للتفتيش إلا إذا كان قد جرى التفتيش عليه مرتين على الأقل في الدرجة لمراد الترقية منها ولبت في التقريرين الأخيرين السالطين على الترقية أن درجة تقيمه لا تقل عن المتوسط .</p> <p>(المادة الثامنة والأربعون)</p> <p>تكون رواتب أعضاء السلك القضائي بجميع درجاتهم وفقاً لاسم الرواتب الخاص بهم .</p>	<p>(٢١) <input checked="" type="checkbox"/> نظم هذه</p> <p>(المادة الرابعة والأربعون)</p> <p>١ - تكون مدة التجربة للملازم القضائي سنتين . من تاريخ ميلادته العمل بعد صدور قرار من المجلس الأعلى للقضاء بتعيينه على هذه الوظيفة . فإن ربي خلال هذه لمدة عدم صلاحية للقضاء ، يصدر للمجلس الأعلى للقضاء قراراً بالاستغناء عنه في السلك القضائي . ٢ - يكون من يحين من القضاة ابتداء تحت التجربة لمدة عام ، وإذا لم تكتب صلاحية خلال هذه لمدة تفتي خدمته بأمر ملكي . ٣ - يمنح من يحين لأول مرة في السلك القضائي بدلاً يعادل راتب ثلاثة أشهر .</p> <p>(المادة الخامسة والأربعون)</p> <p>مع عدم الإخلال بما يقتضيه هذا النظام من أحكام يمنح أعضاء السلك القضائي بالمحقوق والامتيازات المقررة في نظام الخدمة المدنية ونظام التقاعد ، ويلتزمون بما نص عليه نظام الخدمة المدنية من واجبات لا تتعارض مع طبيعة الوظيفة القضائية .</p> <p>(المادة السادسة والأربعون)</p> <p>فيما عدا للملازم القضائي ومن يعينه لخدمة تحت التجربة ، لا يعزل عضو السلك القضائي إلا بناءً على الأسباب للشخص عينها في الفقرات (و - ز - ح) من المادة (الخامسة والسبعين) من هذا النظام . وفقاً للإجراءات الواردة فيه .</p> <p>(١) - صدر نظام الخدمة المدنية بأمر ملكي رقم (١٩ / م) بتاريخ ١٠/١٠/١٣٩٢م وصدر نظام التقاعد بأمر ملكي رقم (١٩ / م) بتاريخ ٢٣/١٠/١٣٩٢م .</p>
<p>(٢١) <input checked="" type="checkbox"/> نظم هذه</p> <p>(الفصل الثالث)</p> <p>واجبات القضاة</p> <p>(المادة الحادية والخمسون)</p> <p>لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة ، أو أي وظيفة أو عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته . ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء أن يقرر منح القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن انائها .</p> <p>(المادة الثانية والخمسون)</p> <p>لا يجوز للقضاة إنشاء سر للعدلات .</p> <p>(المادة الثالثة والخمسون)</p> <p>يجب أن يحكم القاضي في البلد الذي فيه مقر عمله . ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء لتكثيف استثنائية أن يرخص للقاضي في الإقامة مؤقتاً في بلد آخر قريب من مقر عمله .</p> <p>(المادة الرابعة والخمسون)</p> <p>لا يجوز للقاضي أن يغيب عن مقر عمله ، ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير ملغبي . قبل أن يرخص له في ذلك كتابة .</p>	<p>(٢١) <input checked="" type="checkbox"/> نظم هذه</p> <p>(الفصل الثاني)</p> <p>نقل القضاة ونديهم وإجازاتهم</p> <p>(المادة التاسعة والأربعون)</p> <p>لا يجوز نقل أعضاء السلك القضائي أو نديهم داخل السلك القضائي إلا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء . كما لا يجوز نقل أعضاء السلك القضائي أو نديهم أو إقرارهم خارج السلك القضائي إلا بأمر ملكي بناءً على قرار من المجلس الأعلى للقضاء تحدد فيه الكفاءة للمصلحة للقاضي للتدوير أو للعار ، وتكون مدة التنب أو الإعادة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى . على أنه يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء في الحالات الاستثنائية أن ينوب أحد أعضاء السلك القضائي داخل السلك أو خارجه مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في العام الواحد .</p> <p>(المادة الخمسون)</p> <p>يرخص رئيس للمجلس الأعلى للقضاء - بقرار منه - للقضاة بالإجازات في حدود الأحكام المنظمة لذلك .</p>

(٢١)	نظم الحكم
(المادة السادسة والخمسون)	
يكون تدبير عملية القاضي بإحدى الدرجات الآتية : متدبر - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط .	
(المادة السابعة والخمسون)	
١ - تبلغ إمارة القضاة القضائي القضائي وتقرير تعيينه ، كما يبلغه بكل ما يورع في عمله . وله أن يقدم لإمارة القضاة تقريره على شكل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تعيينه ، ما لم يوجد على طريقه . ٢ - تحول إمارة القضاة القضائي الإشراف على المجلس الأعلى للقضاء مطعوماً بمذكرة يرفق فيها خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ تعيينه . ويحصل للمجلس في الإشراف بعد الإطلاع على الأوراق ، ويبذل للمعرض بقرار للمجلس كتابة . ويعرض قرار المجلس في هذا الشأن نهائياً .	
(الفصل الخامس)	
تأديب القضاة	
(المادة الثامنة والخمسون)	
مع عدم الإخلال بما للقضاء من حياد واستقلال ، ويوما للمجلس الأعلى للقضاء من حق الإشراف على المسام والقضاة وأعضائهم ، يكون لرئيس كل محكمة حق	

(٢٢)	نظم الحكم
(الفصل الرابع)	
التفتيش على أعمال القضاة	
(المادة الخامسة والخمسون)	
١ - تؤلف في المجلس الأعلى للقضاء إمارة للتفتيش القضائي من رئيس وسامع وعدد كاف من القضاة للتفتيش في بساتيرهم للمجلس من بين القضاة محكم الاستئناف ومحكم الدرجة الأولى . ٢ - تتولى إمارة التفتيش القضائي ما يلي : أ - التفتيش على أعمال القضاة محكم الاستئناف ومحكم الدرجة الأولى ، وذلك لجميع البيانات التي تؤدي إلى معرفة كفاءتهم ومدى حرصهم على أداء واجباتهم . ب - التحقيق في الشكاوى التي يقدمها القضاة ، أو تقدم ضدهم في مسائل المتعلقة بأعمالهم بعد إحالتها إليها من المجلس الأعلى للقضاء . ويكون التفتيش والتحقيق للشار إليها في (١) و (ب) من هذه الفقرة بواسطة عضو قضائي مرجه أعلى من مرجه القضائي للتفتيش عليه أو للطاق معه ، أو سابق له في الأهمية إن كانا في درجة واحدة . ويحصل للتحقيق والتفتيش في إمارة التفتيش القضائي أو بالانتقال إلى المحكمة بناءً على ما يقرره رئيس المجلس الأعلى للقضاء . ٣ - يجب إجراء تفتيش على أعضاء السلك القضائي مرة على الأقل ومرتين على الأكثر كل سنة .	

(٢٣)	نظم الحكم
(المادة الحادية والستون)	
إلا رات دائرة التأديب وجهاً لتسير في إجراءات الدعوى عن جميع المخالفات أو بعضها ، كلف القاضي بالمحضر في جعبة مناسب ، ويجب أن يشتمل التأديب بالحضور على بيان كاف بموضوع الدعوى وأصل المخالفة .	
(المادة الثانية والستون)	
يجوز لدائرة التأديب - عند تقرير السير في إجراءات الدعوى - وبعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء أن تأسر بوفد القاضي عن مباشرة أعمال وتفتيشه حتى تنتهي المحاكمة . والمبادرة في كل وقت أن تعيد النظر في أمر الوقف .	
(المادة الثالثة والستون)	
تتلقى الدعوى التأديبية باستقلالية القاضي ، ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجزائية أو لدعوية التفتيش عن الواقعة نفسها .	
(المادة الرابعة والستون)	
تكون جلسات الدعوى التأديبية سرية ، وتحكم بكافة التأديب بعد سماع دفاع القاضي للدفاع عليه الدعوى ، وله أن يقدم لمذكرة كتابة . وأن يتدبر أحد رجال القضاء في الدفاع عنه . والمبادرة لمذكرة الحق في طلب حضوره شخصه . وإن لم يحضر ولم يتدبر لهما : جاز الحكم في غيابته بعد التأمل في صحة تبليغه .	

(٢٤)	نظم الحكم
(المادة التاسعة والخمسون)	
الإشراف على قضائهم وحق تنبيههم إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم . ويكون التنبيه شفاهة أو كتابية ، وفي الحالة الأخيرة تبليغ صورة منه للمجلس الأعلى للقضاء . ويجوز للقاضي الاعتراض أمام المجلس - كتابة - على التنبيه الصادر إليه كتابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه . لأن تكررت منه المخالفة أو استمرت تتم محاكمته تأديبياً .	
(المادة السادسة والخمسون)	
يكون تأديب القضاة من اختصاص دائرة تفتيش في المجلس الأعلى للقضاء من ثلاثة من القضاة أعضاء المجلس للتفتيش ، وقصر قرارها بالتأديب ، ولا تكون نهائية إلا بعد موافقة للمجلس عليها .	
(المادة الستون)	
يرفع رئيس إمارة التفتيش القضائي إلى من ينييه الدعوى التأديبية - أمام دائرة التأديب يطلب من رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، إما من ثلاثة نفسه أو يتاه على اقتراح رئيس المحكمة التي يقدمها القاضي . ولا يقدم هذا الطلب إلا بناء على تحقيق جزائي أو إداري يتواء أحد القضاة بشرط ألا تكل مرجه من قاضي استئناف ينييه رئيس المجلس الأعلى للقضاء . ويجب أن تختلص صحيفة الدعوى على المخالفة والأمانة للأمانة لها ، وتصدر المذكرة قرارها بدعوة القاضي إلى الحضور أمامها . ويجوز لدائرة التأديب - بعد موافقة للمجلس الأعلى للقضاء - أن تجري ما تراه لازماً من التحقيقات ، ولها أن تطلب أحد أعضائها للقيام بذلك .	

<p>(١٠) نظام الخدمة ✓</p> <p>وتراعى الإجراءات السالف ذكرها كلما رُئي استنثار التوقيف بعد انقضاء لمدة التي قررها للجلس . وفيما عدا ما ذكر ، لا يجوز القبض على عضو السلك القضائي أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجزائية عليه ، إلا بإذن من المجلس ، ويؤلف أعضاء السلك القضائي وتشكل الموقوفات للقبضة لحريتهم في أماكن مستقلة .</p> <p>(الفصل السادس) انتهاء خدمة القضاة</p> <p>(المادة التاسعة والستون)</p> <p>تنتهي خدمة عضو السلك القضائي بأحد الأسباب الآتية :</p> <ol style="list-style-type: none"> أ - بلوغه سن السبعين . ب - الوفاة . ج - قبول استقالته . د - قبول عليه الإحالة على التقاعد طبقاً لنظام التقاعد الذي . هـ - عدم صلاحيته للخدمة وفقاً لحكم المادة (الرابعة والأربعين) من هذا النظام . و - مجزؤه من مياضرة عمله بعد انقضاء الإجازة للرؤية ، أو أن يظهر في أي وقت أنه لا يستطع إرضاء القيام بوظيفته على الوجه اللائق . ز - حصوله على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكلية ثلاث مرات متتالية . ح - إنهاء خدمته لأسباب تأديبية . <p>(المادة السبعون)</p> <p>في غير حالات موافقة والإحالة على التقاعد لبلوغ السن النظامية وعدم الصلاحية خلال الفترة التجريبية بالندبة إلى اللازم القضائي . تنتهي خدمة عضو السلك القضائي بأمر ملكي بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للخدمة .</p>	<p>(٢٩) نظام الخدمة ✓</p> <p>(المادة الخامسة والستون)</p> <p>يجب أن يستعمل الحكم الصادر في الدعوى التأديبية على الأسباب التي يأتي عليها ، وأن تنفي أسباب عند فسخه في جلسة سرية ويكون الحكم غير قابل للطعن .</p> <p>(المادة السادسة والستون)</p> <p>الموقوفات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة في اللوم وإنهاء الخدمة .</p> <p>(المادة السابعة والستون)</p> <p>يصدر أمر ملكي ينتدب طوية لإنهاء الخدمة ، كما يصدر بمقابلة اللوم قرار من رئيس المجلس الأعلى للخدمة .</p> <p>(المادة الثامنة والستون)</p> <p>يجب عند القبض على عضو السلك القضائي وتوقيفه - في حالة تكبده بجريرة - أن يرفع لمرءه إلى المجلس الأعلى للخدمة خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه . والمجلس أن يقرر إما استمرار توقيفه أو الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة . ولعضو السلك القضائي أن يطلب سماح أهله أمام المجلس عند عرس الأمر عليه . ويحدد للمجلس مدة التوقيف في القرار الذي يصدر بالتوقيف أو ماستمراره .</p>
<p>(٢٦) نظام الخدمة ✓</p> <p>(الباب السادس)</p> <p>كتابات العدل وكتاب العدل</p> <p>(الفصل الأول)</p> <p>كتابات العدل واختصاصاتها</p> <p>(المادة الثالثة والسبعون)</p> <p>يكون إنشاء كتابات العدل ، وتحديد مولات لخصاصها وتكوينها ، بقرار يصدره وزير العدل ، ويشرف رئيس كل كتابة عدل على كتاب العدل التابعين لها .</p> <p>(المادة الرابعة والسبعون)</p> <p>تختص كتابات العدل بتوثيق العقود وضبط الإثبات فيما عدا الأوقاف والوصايا ، ويجوز أن يعهد ببعض هذه الاختصاصات إلى الغير . وذلك وفق لائحة تصدر بقرار من وزير العدل بناءً على موافقة المجلس الأعلى للخدمة .</p>	<p>(١١) نظام الخدمة ✓</p> <p>(الباب الخامس)</p> <p>وزارة العدل</p> <p>(المادة الحادية والسبعون)</p> <ol style="list-style-type: none"> ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في هذا النظام ، تتولى وزارة العدل الإشراف الإداري والمالي على المحاكم وكتابات العدل . ٢ - تولع وزارة العدل ما تراه من المقترحات أو التشريعات التي من شأنها رفع المستوى اللائق بمرفق العدالة . ٣ - ينشأ في وزارة العدل مركز للبحوث ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء للتخصصين لا يقل مائة أي منهم عن الشهادة الجامعية ، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للخدمة . <p>(المادة الثانية والسبعون)</p> <p>يشترك وكيل وزارة العدل من بين رجال القضاء العاملين أو السباكين ، بشرط ألا تقل مرتبته عن مرتبة رئيس محكمة (ب) أو سبق له شغل هذه المرتبة ويعين بالمرتبة المختارة .</p>

أبحاث رزق القاضي في الشريعة الإسلامية والنظام القضائي السعودي د/ أحمد بن صالح

<p>(١١) <input checked="" type="checkbox"/> نظام العدل</p> <p>(المادة الثامنة والسبعون)</p> <p>مع عدم الإخلال بالأحكام للنصوص عليها في هذا النظام ، يخضع كتاب العدل لجميع الأحكام التي يخضع لها موظفو الخدمة المدنية .</p> <p>(المادة التاسعة والسبعون)</p> <p>يخضع كتاب العدل للتفتيش القضائي ، وفقاً لأحكام هذا النظام .</p> <p>(الفصل الثالث)</p> <p>قوة الأوراق الصادرة عن كتاب العدل</p> <p>(المادة الثمانون)</p> <p>الأوراق الصادرة عن كتاب العدل - بموجب الاختصاص للنصوص عليها في المادة (الرابعة والسبعين) من هذا النظام - تكون لها قوة الإثبات ، ويجب العمل بمضمونها أمام المحاكم بلا بينة إضافية ولا يجوز الطعن فيها إلا تنسباً على مخالفتها لمقتضى الأصول الشرعية أو التفتيشية أو تزويرها .</p>	<p>(١٢) <input checked="" type="checkbox"/> نظام العدل</p> <p>(المادة الخامسة والسبعون)</p> <p>تسند مهمة كتابة العدل - في البلد الذي ليس فيه كتابة عدل - إلى محكمة البلد ، ويكون لها اختصاصات كتابة العدل وصلاحياتها في حدود اختصاص المحكمة للكتابة .</p> <p>(الفصل الثاني)</p> <p>تعيين كتاب العدل والتفتيش عليهم</p> <p>(المادة السادسة والسبعون)</p> <p>يشترط لمن يعين على وظيفة كاتب عدل أن تتوفر فيه الشروط للنصوص عليها في الفقرات (١) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (و) من المادة (السادسة) واللائحة (١) من هذا النظام .</p> <p>(المادة السابعة والسبعون)</p> <p>يسنر العمل باللائحة الصادرة بالاتفاق بين وزير العدل ووزير الخدمة المدنية ، المتعلقة بتحديد مؤهلات شغل لجان وقلم كتاب العدل ، ويجوز لهما تعديل مايزن منها وفقاً لأحكام هذا النظام .</p>
<p>(١٣) <input checked="" type="checkbox"/> نظام العدل</p> <p>(الباب الثامن)</p> <p>أحكام عامة وانتقالية</p> <p>(المادة الرابعة والثمانون)</p> <p>تكون جميع التعيينات والترقيات في درجات السلك القضائي في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية والحكاه .</p> <p>(المادة الخامسة والثمانون)</p> <p>يحل هذا النظام محل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦١/م) وتاريخ ١١/٧/١٣٩٥هـ .</p>	<p>(١٤) <input checked="" type="checkbox"/> نظام العدل</p> <p>(الباب السابع)</p> <p>موظفو المحاكم وكتابات العدل</p> <p>(المادة الحادية والثمانون)</p> <p>يعد من أملاك القضاء كتاب الضبط ، وكتاب السجل ، والباحثون ، والمختصرون ، والمترجمون ، والخبراء ، وأمناء السر ، ونحوهم ، وتضمن لائحة بقرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء تبين القواعد والإجراءات للنظام لاصحابهم .</p> <p>(المادة الثانية والثمانون)</p> <p>مع عدم الإخلال بما نص عليه نظام الخدمة المدنية من شروط التعيين ، يشترط لمن يعين من أملاك القضاء وموظفي المحاكم أن يتنجح في امتحان تحدده إجراءات وشروطه بقرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء .</p> <p>(المادة الثالثة والثمانون)</p> <p>تسري على موظفي المحاكم وكتابات العدل - فيما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام - أحكام الخدمة المدنية ، ويعمل موظفو كل محكمة وكتابة عدل تحت رقابة رئيسهم الإداري . ويخضع الجميع لرقابة رئيس المحكمة أو رئيس كتابة العدل بحسب الأحوال .</p>

٢- سلم رواتب القضاة بعد الزيادة بنسبة ١٥% المعتمدة بالأمر الملكي رقم (٢٧٧/أ) وتاريخ ١٦/٧/١٤٢٦هـ اعتباراً من ١/٩/١٤٢٦هـ.

المرتبة	الدرجة	بدر الزيادة بنسبة (٥٠%) مستفكة بالمرس الملكي رقم (٢٧٦/أ) وتاريخ ١٦/٧/١٤٢٦هـ اعتباراً من ١/٩/١٤٢٦هـ															المرتبة	الدرجة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥		
١٥	١٥	١١٧٠															١٥	١٥
١٤	١٤	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	١٤	١٤
١٣	١٣	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	١٣	١٣
١٢	١٢	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	١٢	١٢
١١	١١	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	١١	١١
١٠	١٠	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	١٠	١٠
٩	٩	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٩	٩
٨	٨	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٨	٨
٧	٧	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٧	٧
٦	٦	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٦	٦
٥	٥	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٥	٥
٤	٤	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٤	٤
٣	٣	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٣	٣
٢	٢	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٢	٢
١	١	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	١	١
٠	٠	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٠	٠
٠	٠	١١٧٠	١٠٠٠	١٠٥٥	١١٠٠	١١٥٥	١٢١٠	١٢٦٥	١٣٢٠	١٣٧٥	١٤٣٠	١٤٨٥	١٥٤٠	١٥٩٥	١٦٥٠	١٧٠٥	٠	٠

ثبت المصادر والمراجع

١. الأحكام السلطانية والولايات الشرعية لأبي الحسن علي بن محمد المأو ردي ت ٤٥٠ هـ، خرج أحاديثه وعلق عليه: خالد عبد اللطيف العلمي دار الكتاب العربي - بيروت.
٢. أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي ت تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت.
٣. أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف بن حيان ت ٣٠٦ هـ، ط: ١، ١٣٦٦ هـ - ١٩٧٢ م، مطبعة الاستقامة - القاهرة.
٤. الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية اختيار العلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد البعلي الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية - مصر.
٥. أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات لشهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي ت ٦٤٢ هـ، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار الفكر - دمشق.
٦. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ.
٧. أسنى المطالب مع حاشية الرملي على أسنى المطالب لأبي يحيى زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
٨. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ١٠، ١٩٩٢ م.
٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٠. أمراء مكة في العهد العثماني لإسماعيل حقي أو زون ترجمة:
خليل مراد، مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة،
١٩٨٩م

١١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن
مسعود الكاساني ت ٥٨٧ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢،
١٤٠٦ هـ.

١٢. بدائع الفوائد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم
الجوزية ت ٧٥١ هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

١٣. البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير
العمرائي (ت ٥٥٨ هـ)، اعتنى به: قاسم محمد النوري، طبع: دار
المنهاج - بيروت - الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٤. تاريخ القضاء في الإسلام للشيخ محمود بن محمد عرنوس
ت ١٩٥٥ م، المطبعة المصرية الأهلية الحديثة - القاهرة، ١٣٥٢ هـ -
١٩٣٤ م.

١٥. تاريخ القضاء في الإسلام للدكتور أحمد عبد المنعم البهي، مطبعة لجنة
البيان العربي سنة ١٩٦٥ م.

١٦. تاريخ القضاء في الحرمين إبان القرن الثالث عشر الهجري للدكتور
محمد علي بيومي، نشر: زهراء الشرق - القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٧ م.

١٧. تاريخ عمر بن الخطاب لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي
بن محمد الشهير بابن الجوزي، تحقيق وتعليق: أسامة بن عبد الكريم
الرفاعي، من منشورات دار إحياء علوم الدين سنة ١٣٩٤ هـ.

١٨. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن فرحون اليعمرى، دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة عن المطبعة العامرة الشرفية بمصر سنة ١٣٠١هـ.
١٩. تذكرة الحفاظ لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الله الذهبي ت ٧٤٨ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٠. التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلية للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، الناشر: حسن جعنا ويطلب من محمد أمين دمج - بيروت.
٢١. تقریب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - تحقيق: صغیر أحمد الباكستاني، دار العاصمة - الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ.
٢٢. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٤هـ.
٢٣. التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية. تأليف: د. سعود بن سعد آل دريب. طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٤. تهذيب التهذيب للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار صادر - بيروت، مصورة عن ط ١ في مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ١٣٢٦هـ.

٢٥. حاشية ابن عابدين لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين ت ١٢٥٢هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ.

٢٦. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج لعبد الحميد الشرواني، دار الفكر، بيروت.

٢٧. حاشية الصاوي على الشرح الصغير لأحمد بن محمد الصاوي، دار المعارف - مصر.

٢٨. الحاوي الكبير لأبي الحسين علي بن محمد بن حبيب المأوري ت ٤٥٠هـ، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٤هـ.

٢٩. الخراج لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ت ١٨٢هـ، المطبعة السلفية، ط: ٢ - ١٣٥٢هـ.

٣٠. الدر المختار مع حاشية ابن عابدين لعلاء الدين محمد بن علي الحصني الحصفكي ت ١٠٨٨هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧هـ.

٣١. الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ - تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ١، ١٩٩٤م.

٣٢. روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٣، ١٤١٢هـ.

٣٣. روضة القضاة وطريق النجاة لأبي القاسم علي بن محمد بن أحمد السمناني ت ٤٩٩هـ، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الفرقان - عمان، ط: ٢ - ١٤٠٤هـ.
٣٤. سراج السالك شرح أسهل المسالك لعثمان بن حسين بري الجعلي المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٣٥. سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت.
٣٦. السنن الكبرى لأبي بكر بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ ومعه الجوهر النقي على سنن البيهقي لعلاء الدين علي بن عثمان بن الترمكاني ت ٧٥٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ.
٣٧. سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الله الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٧، ١٤١٠هـ.
٣٨. السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام ت، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة: مصطفى الحلبي وأولاده - مصر، ١٣٥٥هـ، نشر: دار إحياء التراث العربي.
٣٩. شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد.
٤٠. الشرح الصغير على أقرب المسالك لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير، تحقيق: د. مصطفى كمال وصفي، دار المعارف - مصر.

٤١. شرح منتهى الإرادات لمنصور بن يونس البهوتي ت ١٠٥١ هـ،
المكتبة السلفية.

٤٢. طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ت ١٠١٤ هـ تحقيق:
عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط: ٣، ١٤٠٢ هـ.

٤٣. طبقات الفقهاء الشافعيين ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير
الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، طبع: المكتبة الثقافية
الدينية - بيروت - طبعة: ١٤١٣ هـ.

٤٤. الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي ت ٢٣٠ هـ، تحقيق:
محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٠ هـ.

٤٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد
الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب، المكتبة
السلفية - القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٧ هـ.

٤٦. فتح العزيز شرح الوجيز لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ت
٦٢٣ هـ، دار الفكر - بيروت.

٤٧. الفروع تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي
ت ٧٦٣ هـ، إشراف وضبط: عبد اللطيف محمد السبكي، عالم الكتب -
بيروت، ط: ٣ - ١٣٧٩ هـ

٤٨. الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) للقرافي شهاب الدين أحمد بن
إدريس الصنهاجي القرافي ت ٦٨٤ هـ، دار عالم الكتب -
بيروت.

٤٩. القاموس المحيط. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧ هـ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ.
٥٠. القضاء في الإسلام لمحمد سلام مذكور، نشر: دار النهضة العربية، المطبعة العلمية - القاهرة
٥١. قضاة المدينة المنورة من عام ٩٣٦ هـ لعبد الله بن زاحم، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١ - ١٤١٨ هـ ،
٥٢. القوانين الفقهية لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي ت ٧٤١ هـ، مطبعة النهضة تونس - ١٣٤٤ هـ
٥٣. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ، تحقيق: سليم يوسف، سعيد محمد اللحام، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٥٤. كشف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي ت ١٠٥١ هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥٥. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، نشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ. المجتمع الإسلامي لهاملتون رجب ص ٢٤١.
٥٦. المبدع في شرح المقنع لابن مفلح برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ت ٨٨٤ هـ، المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥٧. المبسوط لشمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠هـ، دار المعرفة - بيروت، ط: ٢.
٥٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧هـ، مؤسسة المعارف - بيروت، ١٤٠٦ هـ.
٥٩. مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة المعارف - الرباط، المغرب.
٦٠. المحلى لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد ت ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، لجنة إحياء التراث بدار الآفاق - دار الآفاق الجديدة - بيروت.
٦١. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت ٦٦٦هـ - دار الدعوة - استانبول، طبع سنة ١٤٠٨ هـ.
٦٢. مراتب الإجماع لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد ت ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، تحقيق: لجنة إحياء التراث بدار الآفاق، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
٦٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد الفيومي ت ٧٧٠هـ، دار الفكر - بيروت.
٦٤. المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط: ١، ١٣٩٠هـ.
٦٥. المطالب العالية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، طبع: دار العاصمة - الرياض - الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

٦٦. المغرب في ترتيب المغرب لأبي الفتح المطرزي ت ٦١٦هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
٦٧. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج لمحمد الخطيب الشربيني ت ٩٨٨هـ، دار الفكر - بيروت.
٦٨. المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ط: ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٦٩. مقدمة تاريخ ابن خلدون لعبد الرحمن بن خلدون ت ٨٠٨هـ، تحقيق: خليل شحاته، دار الفكر العربي - بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ.
٧٠. الملك عبد العزيز ووضع النظم القضائي في المملكة: د. سعود آل دريب ص ٥٥ نقلا عن جريدة أم القرى العدد ٦٤ في ١٣٤٤/٩/٥ هـ.
٧١. المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ، طبع: دار إحياء الكتب العربية.
٧٢. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي إخطاب ت ٩٥٤هـ، ط: ٢ - ١٩٨٧م، مصورة عن طبعة مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٨هـ.
٧٣. نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٦٤ في ١٣٩٥/٧/١٤هـ.
٧٤. نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٧٨ في ١٩/٩/١٤٢٨هـ.

٧٥. نظام القضاء في الشريعة الإسلامية تأليف: د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٣ - ١٤٢٣هـ.
٧٦. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ت ١٠٠٤هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٤هـ.
٧٧. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ت ٦٠٦هـ، تحقيق: محمود الطناحي، و طاهر محمد الزاوي، المكتب الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ.
٧٨. الولاة والقضاة لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي، تحقيق: رفن كست، طبع: مطبعة اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م.
